سياسة بريطانيا
تجاه الأزمة السورية ١٨٦٠م*

د. يوسف حسين يوسف عمر**

* تاريخ التسليم: ٢٥/ ١٢/ ٢٠١٢م، تاريخ القبول: ٢٩/ ١/ ٢٠١٣م.

** أستاذ مساعد في التاريخ الحديث والمعاصر/ قسم التاريخ/ كلية الآداب والعلوم الإنسانية/ جامعة الأقصى/ غزة/ فلسطين.

ملخص:

أبدت بريطانيا اهتماماً بمنطقة الشام «سورية» باعتبارها تقع على طرق المواصلات إلى الهند، لذلك لم تكن بريطانيا راضية عن نمو النفوذ الفرنسي في هذه المنطقة، والذي تغلغل من خلال حماية الموارنة في لبنان وعموم المسيحيين في سورية بوصفها حامية المسيحيين الكاثوليك في الشرق لقرون عديدة، وهذا كان سبباً من أسباب قيام الحكومة البريطانية بالهرولة من أجل دعم الدروز لتوازي به دعم فرنسا للموارنة، وذلك حتى لا يتفوق النفوذ الفرنسي على النفوذ البريطاني في هذه المنطقة، وعندما قامت الحرب الأهلية بين الموارنة والدروز في لبنان، وانتقلت إلى دمشق لتتحول إلى مسألة صراع بين المسلمين والمسيحيين؛ عملت بريطانيا على دعم الدروز سياسياً وعسكرياً وتدخلت بكل ما تستطيع من أجل تحقيق مصالحهم على حساب الموارنة وعموم المسيحيين الذين تدعمهم فرنسا.لقد كانت المسألة مسألة صراع على النفوذ بين بريطانيا وفرنسا على هذه المنطقة المهمَّة من العالم، بما يخدم مصالح كل منهما، ورغم تدخل الدولة العثمانية التي نجحت في إخماد هذه الفتنة التي عصفت بهذه المنطقة؛ فإن الصراع على النفوذ والمصالح بين بريطانيا وفرنسا بقي قائماً لعشرات السنوات القادمة بين البلدين.

British Policy towards the Syrian Crisis 1860

Abstract:

Britain expressed its interest in Al- Sham Area "Syria" because it is located on the road of transport to India, so Britain was not satisfied with the growth of the French power in this area which increased through the protection of Maronites in Lebanon and all the Christians in Syria in its capacity as a protector of Catholic Christians in the East for several centuries. This was a reason why the British Government hurried up in order to support the Druze to parallel the support of France to Maronites in order not to let the French power overcomes the British power in this area.When the war took place between Maronites and Druze's in Lebanon and was transferred to Damascus to be shifted to conflict between Muslims and Christians, Britain supported the Druze Military and politically and did its best to let them realize their interests at the expense of Maronites and all the Christians supported by France.The Question was a conflict of power, between Britain and France on this important area of the world, which serve the interests of both parties.Despite the interference of Ottoman State which succeeded to subside this sedition that stormed this area, the conflict of power and interests between Britain and France lasted for scores of coming years between the two countries.

مقدمة:

كانت جهود بريطانيا في الشرق عامة والشام خاصة تهدف إلى تمهيد الطريق إلى الهند بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق البحر الأحمر أو نهر الفرات، ويبدو أن خيار الوصول إلى الهند عبر البحر الأحمر بدا أكثر صعوبة بعد سيطرة محمد على باشا على مصر، لذلك بقيت هناك إمكانية لاستخدام نهر الفرات للوصول إلى الهند، ويبدو أن هذا الطريق كان أكثر سهولة وتكاليفه معقولة بالنسبة للحكومة البريطانية، لأنها كانت ترغب بربط نهر الفرات بالبحر الأبيض المتوسط عن طريق خط سكة حديد، التي كان مقرراً لها أن تعبر نهر العاصي، وعلى هذا الأساس بدأت بريطانيا العمل من أجل دعم الدروز في سورية على أمل أن تجد لها موطئ قدم في لبنان يساعدها على تنفيذ سياستها تلك، وللحيلولة دون أي نفوذ أو توسع فرنسي في المنطقة (١) .

وبسب هذه السياسة فقد فرضت بريطانيا من أجل ترسيخ وجودها في هذه المنطقة أمراً واقعاً، حيث قامت الحكومة البريطانية، ومنذ عام ١٨٢٥م بممارسة امتياز حماية البعثات البروتستانتية في سورية لتحويل اليهود والمسيحيين الكاثوليك إلى المذهب البروتستانتي (٢) ، كما حاولت توزيع الأناجيل على الموارنة والعمل على تأسيس كلية بروتستانتية في بيروت، لكن بريطانيا لم تلبث أن فشلت في كلا المسعيين (٣) .

ولقد كان أمام بريطانيا فرصة سانحة لتنصير الدروز، كي يكونوا يد عون لها في المنطقة، وبخاصةوأن بريطانيا كانت غير راضية عن نمو النفوذ الفرنسي في بلاد الشام (٤) ، والذي تغلغل من خلال حماية الموارنة في لبنان بوصفها حامية المسيحيين الكاثوليك في الشرق لقرون عديدة (٥) ، وهذا ما كان سبباً من أسباب قيام الحكومة البريطانية «بالهرولة» من أجل دعم الدروز لتوازي به دعم فرنسا للموارنة (٦) ، وذلك حتى لا تتفوق فرنسا على بريطانيا في الشام (٧) ، ولقد رحب الدروز دون أي تردد بالفرصة المتاحة للحصول على الحماية البريطانية (٨) .

والواقع أنه كانت هناك «روح» تحكم العلاقات بين فرنسا والموارنة، والفكرة القائلة بأن الموارنة كانوا في حقيقة الأمر «فرنسيي الشرق» كانت أمنية وضعها الجانبان، حيث عهد الموارنة أمر أمنهم إلى فرنسا، التي عبرت بدورها عن مشاعر «صادقة» تجاه الموارنة، ليس من أجل الموارنة أنفسهم؛ بل من أجل هدفها المنشود من أجل إيجاد فرصة مثالية لتطلعاتها في المنطقة (٩) ، ومنذ ذلك الوقت أصبح موارنة لبنان بمثابة «محمية يسوعية خاصة» بفرنسا Special Jesuit Protégés (١٠) .

بداية الأزمة عام ١٨٦٠م:

كانت بدايات التوتر في العلاقات بين الدروز والموارنة قد بدأت بانتهاء الحكم المصري لبلاد الشام، وعودة الحكم العثماني إليها عام ١٨٤٠م، وما أحدثه ذلك من فراغ تمخض عنه عهد جديد يتميز بدخول المنطقة في نفق الطائفية، وذلك عندما قامت الدولة العثمانية بتعيين بشير الثالث أميراً على مناطق شاسعة من لبنان، حيث انحاز بشير الثالث للموارنة ضد الدروز، مما أدى إلى نزاع دموي بين الطرفين، تمخض عنه عدد كبير من القتلى والجرحى وتخريب للممتلكات، ولقد تدخلت الدولة العثمانية والقوى الأوروبية ووضعت العديد من الحلول الآنية، لكن هذه الحلول لم يكن مقدراً لها حل المشكلة القائمة بشكل جذري، حيث تواصلت الاشتباكات بين الطرفين خلال السنوات اللاحقة وإن كانت بوثيرة أقل.

وهناك اختلاف واضح بين المؤرخين حول تجدد الاضطرابات الدامية والحرب الأهلية الثانية في لبنان، لكن اغلب المصادر تشير إلى أن بداية هذه الأحداث كانت بين أواخر أبريل وبداية مايو ١٨٦٠م، حين قامت مجموعة من الموارنة بالإغارة على قرية درزية (١١) ، وعلى الرغم من أن كثيراً من المصادر الأجنبية تؤكد أن أول من بدأ بالاضطرابات كان الموارنة في دير القمر التي وقعت فيها أسوأ الاشتباكات؛ فإن بعض المصادر الأخرى مثل الموسوعة الأمريكية الجديدة تتهم الدروز بأنهم كانوا أول من بدأ المذابح ضد الموارنة، مستغلين ما اعتبرته الموسوعة تعاطف القوات العثمانية والمسلمين معهم (١٢) .

ولقد قابل الدروز اعتداء الموارنة عليهم بالمثل، حيث هاجموا الموارنة خاصة، والمسيحيين عامة في بيروت وبقية المدن والقرى اللبنانية، كما أدى اعتداء الموارنة على الدروز إلى إثارة الجماهير المسلمة في دمشق حيث هاجموا الأقلية المسيحية هناك (١٣) .

ونتيجة لذلك فقد تفاقمت الأمور وخرجت عن السيطرة وأصبح المسيحيون مستهدفين في دمشق «بشكل جذري»، حيث «تم تدمير الحي المسيحي بالكامل من قبل مثيري الشغب» (١٤) ، وبخاصة أن المسيحيين في دمشق كانوا أقل عدداً من المسلمين وأضعف إبان هذه الأحداث (١٥) .

إرهاصات تدخل القوى الأوروبية:

كانت «الاضطرابات الدينية» عام ١٨٦٠م كما وُصفت في ذلك الوقت تشكل خدمة للطموحات الأجنبية في البلاد، ولم يكن هذا التدخل بمعزل عما يجري من أحداث؛ بل كان جزءاً لا يتجزأ من المسألة الشرقية، وهي في حد ذاتها مجرد حلقة في تاريخ طويل من

العلاقات بين آسيا وأوروبا عامة، وبين الدولة العثمانية «الإسلامية» والدول الأوروبية «المسيحية» خاصة [١٦].

في ظل هذه المتغيرات كان من الطبيعي أن تقوم بريطانيا كدولة عظمى لها اهتماماتها في المنطقة بالإجابة حول ما أثير من أسئلة تتعلق بتقسيم الدولة العثمانية وفقاً لما عُرف في أوروبا باسم المسألة الشرقية، وذلك من أجل الحفاظ على الدولة العثمانية كدولة قابلة للحياة وكمنطقة عازلة أمام تزايد قوة ونفوذ روسيا وفرنسا ومصالحهما في منطقة الشام[١٧].

لذلك كان من الطبيعي أن تثير الأحداث في سورية عام ١٨٦٠م كلاً من فرنسا وبريطانيا، ولقد وصفت وثائق وزارتي خارجية البلدين ودراستهما هذه الأحداث «بالحرب الباردة» Cold War بين الدولتين، وكان واضحاً أهمية تدخل السياسة الخارجية لبريطانيا وفرنسا في سورية لتعزيز نفوذهما السياسي والاقتصادي هناك، والإبقاء على روسيا بعيدة عن المنطقة، ودعم حقوق الأقليات هناك بما يخدم أهدافهما [١٨]، الأمر الذي كان من نتائجه المزيد من التدخل والتطفل على الشؤون الداخلية للدولة العثمانية [١٩].

ولقد شحذت أحداث عام ١٨٦٠م همم الدول الأوروبية التي تدخلت لدى السلطان العثماني عبد المجيد الأول لوقف الأحداث في سورية [٢٠]، وكانت فرنسا أكثر الدول تصميماً على تعزيز نفوذها في الأراضي العثمانية في سورية، مما أثار رئيس الوزراء البريطاني بالمرستون Palmerston الذي قرر إحباط ذلك الأمر من خلال القيام بإجراءات مضادة وموازية [٢١]، فقد كان بالمرستون لا يثق البتة بالإمبراطور الفرنسي نابليون الثالث Napoleon III، ولا يثق بنوايا فرنسا بخصوص المقاطعتين الفرنسيتين نيس وساڤوي، كما أنه كان يشك بالطموحات الفرنسية المشبوهة في الدولة العثمانية، ومنها مشروع ديليسبس لشق قناة السويس في مصر [٢٢].

والواقع أن فرنسا أيضاً استغلت الأحداث من أجل تأدية ما اعتبرته واجب حماية الموارنة في لبنان باعتباره واجباً «دينياً» [٢٣]، وكان تدخلها في الأزمة السورية تحت ذريعة ما يسمى بحماية «المسيحية في الشرق» Oriental Christendom [٢٤].

على أثر ذلك تحرك القناصل الأوروبيون الذين التقوا القنصل البريطاني في بيروت نويل مور Noel Moore في بيته في ٣١ مايو ١٨٦٠م، وقرروا عرض المساعدة على والي بيروت خورشيد باشا، وفي اليوم التالي سافروا إلى معسكره في الحازمية للتعبير عن مشاعرهم تجاه هذه الأحداث، حيث استقبلهم الوالي استقبالا حسناً [٢٥]، ولقد عزا خورشيد باشا حالة الاضطراب في جبل لبنان وبداية الأحداث إلى «مكائد اللجنة المسيحية المنظمة القابعة في

بيروت وبعضهم من رعايا الدولة العثمانية الذين يحظون برعاية وحماية خارجية» [٢٦] .

موقف بريطانيا في بداية الأحداث:

كتب جيمس برانت James Brant القنصل البريطاني العام في دمشق في ٤ يونيه ١٨٦٠ عن تطور الأحداث الحاصلة في دمشق فقال: "الشائعات أكثر من الأخبار الحقيقية"، حيث كانت الأخبار الواردة من هناك "مربكة...وكثيراً ما كانت التقارير متضاربة، بحيث يصعُب أن تجد ما تصدقه" [٢٧] .

أما على الأرض فقد كانت الأحداث في تصاعد، حيث قام عبد القادر الجزائري– المبعد من قبل الحكومة الفرنسية– بحماية المسيحيين اللاجئين والمشردين في منزله [٢٨] ، مما دفع برانت القنصل البريطاني العام في دمشق لإعلان تقديره لعبد القادر الجزائري لقيامه بحماية آلاف المسيحيين «المعرضين للقتل» [٢٩] .

وصلت أخبار المذابح في سورية إلى أوروبا في ٧ يونيه ١٨٦٠م [٣٠] ، أما «التقارير الدبلوماسية الرسمية» فقد وصلت أوروبا في الأسبوع الأول من شهر يوليه ١٨٦٠م، حيث أثار قتل المسيحيين الصحف الأوروبية وخاصةً الصحف الفرنسية، التي سارعت بالدعوة إلى التدخل المباشر في لبنان لحماية المسيحيين هناك، وأصبح الأتراك هدفاً للاستنكار والاتهام بارتكاب المجازر والمذابح عمداً بحق المسيحيين، وبأن الأتراك مارسوا ذلك كسياسة ضد المسيحيين [٣١] .

ولقد انعقد مجلس اللوردات البريطاني في ١٠ يونيه ١٨٦٠م، حيث اعتبر بعضهم أن ما يحدث هو مجرد صراع قبلي في سورية وأن ذلك يحتاج إلى قوتين عظميين هما: فرنسا وبريطانيا للتعاون من أجل الحفاظ على السلام هناك، كما شددوا على الحاجة للحفاظ على الدولة العثمانية ومنع الحالات التي تقود إلى تدخل خارجي، مع التأكيد على أهمية وضرورة حماية حقوق المسيحيين والمسلمين معاً [٣٢] .

لذلك فقد كان واضحاً أنه لا بد من تدخل بعض الدول لحماية المسيحيين والعمل على وقف الحرب الأهلية هناك، خاصة أن بعض الدول الأوروبية مدعومة بالرأي العام كانت تعتبر أن المسيحيين كانوا عزّلاً من السلاح، وأنه لا بد من اتخاذ خطوات حقيقية ضد الدروز[٣٣].

وفي ٢٥ يونيه ١٨٦٠ وصلت بعض السفن البريطانية والفرنسية إلى شواطئ لبنان، ونزلت قوات بحرية على الشواطئ فقط لحماية الرعايا البريطانيين والفرنسيين وأبنائهم ومنازلهم، بالإضافة إلى حماية العديد من المسيحيين اللاجئين هناك [٣٤] .هذا التدخل

استدعى القائد العسكري العثماني إسماعيل باشا لاتخاذ بعض الخطوات لاحتواء الأزمة، لذلك فقد تشاور مع القنصل البريطاني في بيروت مور حول قراره تجميع القوات العثمانية للقضاء على تلك الأحداث وفرض النظام (٣٥) ، لكن مور ربما كان لديه رأي آخر حيث كتب في ٢٦ يونيه١٨٦٠م بأن لديه القناعة بأن مصير سكان دير القمر بيد السلطات العثمانية والقوات المسلمة والدروز (٣٦) ، كما ذكر مور بأن المئات من المسيحيين قد تَرَكُوا ديارهم إلى مالطا والإسكندرية وأماكن أخرى داخل سورية، كما وصل الآلاف إلى بيروت كلاجئين هرباً من المذابح والعنف (٣٧) .

مما أرسل مور من بيروت برقية إلى السفير البريطاني في استانبول هنري بلوير Hen-ry Bulwer في ٣٠ يونيه ١٨٦٠م، تضمنت تقريراً تقريبياً يفيد بأن عدد القرى المسيحية التي أحرقت كانت ١٥٠ قرية، وأن عدد القتلى كان ما بين ٥٥٠٠ إلى ٦٠٠٠ شخص، وأن عدد المشردين كانوا ٧٥ ألفاً، وأن قيمة الأضرار في الممتلكات كانت تفوق المليون جنيه إسترليني حتى ذلك الوقت (٣٨) ، وكان مور أكثر دقة من نظيره القنصل الفرنسي في بيروت مكسيم أوثري Maxime Outrey، الذي قدّر أن ما بين ٣ إلى ٤ آلاف لاجئ كانوا في دمشق أواخر يونيه، وأن أغلبهم كانوا من الأرثوذكس اليونانيين، والأرامل والأطفال، وأن حوالي ألفين من المسيحيين الغرباء لجئوا إلى المسجد (٣٩) .

والواقع أنه في ظل هذه الفوضى التي كانت تعصف بسورية كان القناصل الأوروبيين في دمشق معرّضين أيضاً لإمكانية الاعتداء عليهم، وهناك شواهد عديدة تؤكد هجوم المسلمين على القناصل الأوروبيين (٤٠) ، حيث قُتل القنصل الأمريكي والألماني والدانمركي، الأمر الذي أثار حفيظة القوى الأوروبية (٤١) .

أما برانت القنصل البريطاني العام في دمشق فكان لا يزال يقوم بتزويد بلوير السفير البريطاني في استانبول بالمعلومات عن الأحداث الجارية، ومنها أن نامق باشا المنوي إرساله كمبعوث عثماني إلى دمشق لم يكن رجلاً جماهيرياً محبوباً عند «غير المسلمين» في سورية، لذلك فإن تعيينه من قبل الدولة العثمانية أمراً لا يبعث على الثقة، كما لم يكن يُنظَر إليه على أنه دليل على النوايا الخيرة للباب العالي تجاه المسيحيين داخل الدولة العثمانية(٤٢).

في ذلك الوقت قام بلوير بالكتابة إلى نظيره الفرنسي لافاليت La Valette حيث تحدث عن "نظرة يائسة" بشأن عدم قيام الدولة العثمانية بتطبيق الإصلاحات التي كانت وعدت بها، وطالبت بها الدول الأوروبية وبخاصة فرنسا وروسيا (٤٣) ، وساعد على ذلك قيام المسيحيين باتهام الدولة العثمانية بأنها لا تقوم بما يكفي لوقف هذه الأحداث بحقهم (٤٤).

وخلال أول أسبوعين من شهر يوليه كانت عواصم الدول الأوروبية العظمى مشغولة حول مسألة اتخاذ الإجراءات والخطوات المطلوبة لتهدئة الأوضاع في المنطقة، لكن عملية التنسيق بين هذه القوى لم تكن دائماً خالية من الاتهامات، لان المحادثات ومحاولة التنسيق بينهم فشلت في كثير من الأحيان وخاصة من قبل سفراء الدول الأوروبية القابعين في استانبول [٤٥].

بريطانيا وسياسة تثبيط التدخل الفرنسي:

أثارت الأحداث السابقة الرأي العام الأوروبي أيضاً إلى جانب الحكومات، مما استدعى وزير خارجية فرنسا ادوارد أنتوني ثيوفنيل Edouard- Antoine Thouvenel للاجتماع مع إيرل كولي Earl Cowley السفير البريطاني في باريس في ٥ يوليه ١٨٦٠ حيث ناقش معه الطريقة التي تقمع فيها "الاضطرابات"، وما أُنجز حتى ذلك الوقت، وضرورة الحاجة للقيام بتنقيح نظام الحكم في لبنان والمعمول به منذ عام ١٨٤٢م [٤٦]، كما اقترح ثيوفنيل إرسال لجنة من خمس دول أوروبية عظمى لتقوم بإسداء المشورة والنصح للدولة العثمانية حتى تعيد النظام هناك [٤٧]، وعندما وصلت أخبار انتشار المذابح في دمشق إلى باريس قرر نابليون الثالث وثيوفنيل حينها التدخل العسكري، وبعد يومين فقط اقترحا على القوى الأوروبية الأخرى المساهمة في ذلك من خلال إرسال حملة مشتركة تكون أغلبها من القوات الفرنسية [٤٨].

كانت حكومة بريطانيا ترفض النفوذ الفرنسي في بلاد الشام أو أي مكان آخر قد يهدد الهند أو طرق المواصلات إليها، لذلك فقد رأت بالاقتراح الفرنسي لإرسال قوات عسكرية أمراً يفتح باباً خطيراً وذريعة للعمل العسكري الروسي في البلقان، لذلك فقد أبدت حكومة بريطانيا معارضة شديدة لهذا الاقتراح إلى جانب رفض الباب العالي مثل هذا التدخل [٤٩].

من هذا المنطلق فقد عمل كولي هو الآخر على تثبيط التدخل الفرنسي لأنه كان يخشى من أن الإمبراطور الفرنسي نابليون الثالث كان يستخدم الأزمة لصالحه، ورأى في ذلك محاولة منه للاستفادة سياسياً من الاضطرابات، لذلك فقد اعترض ببرود على أية محاولة للتدخل الفرنسي، معتبراً أن الموارنة هم أول من قام بالهجوم، وأنهم قد جلبوا مصيرهم بأنفسهم [٥٠]، كما أشار كولي أيضاً إلى أنه يوجد هناك أمثلة عديدة على أن الموارنة قد أثاروا العنف، وأن المسيحيين كانوا المصدر الوحيد للتقارير التي وصلت أوروبا، وأن هذه التقارير قد تكون غير حيادية، لكن كولي قام أيضاً باستنكار ما يحدث في سورية من أحداث في محاولة لسحب الذرائع من نابليون الثالث [٥١].

من جهته قام نابليون الثالث بإصدار تعليماته إلى السفير الفرنسي في لندن جين جلبير فيكتور فيالين Jean Gilbert Victor Fialin والمعروف باسم كومت دي بيرسجني Comte de Persigny يحثه فيها على القيام بمناقشة الحكومة البريطانية بشأن إمكانية تدخل فرنسا عسكرياً في سورية، وبأن مسألة تَدَخّل فرنسا ستكون ضمن التحرك الأوروبي، وأن فرنسا لا تريد التدخل في سورية من جانب واحد، لكنها فقط تريد العمل كوكيل أوروبي مع دعم كامل من بقية القوى الأوروبية العظمى (٥٢) ، الأمر الذي أثار حفيظة بريطانيا التي كانت حذرة للغاية من المبادرة الفرنسية السابقة، لأنهم كانوا يعتقدون بأن تدخل فرنسا سيكون الخطوة الأولى نحو المزيد من القتال الطائفي في سورية (٥٣) .

بريطانيا ومحاولات إرسال قوات عثمانية لتطويق الأحداث:

قامت الدولة العثمانية في ٨ يوليه ١٨٦٠م بمحاولة لدرء خطر أي تدخل أوروبي في ممتلكاتها من خلال تعيين ناظر الخارجية العثماني فؤاد باشا كمفوض فوق العادة وبسلطة مطلقة لمعاقبة المعتدين والمسئولين عن هذه الأحداث، والعمل من أجل إدخال الإصلاحات اللازمة وتطبيقها في هذه المناطق، وكان معه من أجل تحقيق تلك الأهداف قوة عسكرية تضم ما بين ١٥– ١٦ ألف جندي عثماني، لكن كان هناك المزيد من الوقت بين تعيينه وبين وصوله إلى سورية، مما أدى إلى تفاقم الأوضاع أكثر مما كانت عليه في السابق (٥٤) .

وفي ٩ يوليه ١٨٦٠م قررت الحكومة البريطانية إرسال نائب الأدميرال ليقود الأسطول البريطاني في البحر المتوسط والشروع فوراً بالذهاب إلى شاطئ لبنان وسورية والعمل مع القناصل البريطانيين هناك لحماية الأحياء والممتلكات الخاصة بالمسيحيين، ويشمل ذلك إنزال قوات بحرية من السفن تحت قيادته إذا ما كان ذلك ضرورياً (٥٥) ، كما طلبت بريطانيا مساعدة الحكومة العثمانية «في حماية الرعايا البريطانيين والمسيحيين الهاربين على الشاطئ من المذابح» (٥٦) ، وأعربت بريطانيا عن أملها أن يكون فؤاد باشا عند قدومه قادراً على إرسال المعونات إلى دمشق حيث يسكن المسيحيون بمن فيهم القنصل البريطاني وقناصل الدول الأوروبية الآخرين الذين يتهددهم الخطر (٥٧) .

ولقد وصلت في ذلك الوقت المزيد من القوات العسكرية، حيث وصل إلى بيروت ١٤٠٠ جندي في ١١ يوليه ١٨٦٠ عبر السفن يقودهم القبودان مصطفى باشا بنفسه، وبعد ٣ أيام قاد خليل باشا قوة أخرى من ١٧٠٠ جندي إلى دمشق واعتقلوا الوالي أحمد باشا (٥٨) .

موقف بريطانيا من والي دمشق أحمد باشا:

كان والي دمشق أحمد باشا قد أصبح قضية للنقاش المهم في مواقف الدبلوماسيين الأوروبيين ومراسلاتهم في ذلك الوقت، فبرانت الذي كان قد بدا أنه يُسدي النصائح ويتعاون مع أحمد باشا رفض اتهامات القنصل الفرنسي العام في دمشق «م.دي لانوس» Lanusse M.de بأن أحمد باشا رجل ضعيف وغير قادر على إحداث فرق بشأن الأحداث المتصاعدة في سوريا، وأنه بحلول صيف عام ١٨٦٠م لم يعد نفوذه وتأثيره يتناسبان مع قوته، وان علاقته مع الناس كانت متناقضة [٥٩] ، كما ادعى لانوس أن والد أحمد باشا كان قد قُتِل عندما كان حاكم المدينة قبل ٣٠ عاماً، وأن أحمد باشا يريد الانتقام [٦٠] ، ولقد اشتكى برانت من لانوس وشكك فيما اعتبره «الأسطورة» المصطنعة الخاصة بأحمد باشا ورغبته بالانتقام، التي كانت قد عُممت على نطاق واسع من قبل لانوس والمبعوثين الفرنسيين [٦١] .

لكن برانت لم يلبث أن كتب أن والي دمشق أحمد باشا كان رجلاً ضعيف القيادة، وأنه كان يخاف من القوات غير النظامية، لذلك فقد أراد أن يبقيهم بعيداً عن طريقه، وأنه حافظ على الجنود الأكثر موثوقية هناك لضمان سلامته الشخصية، وأرسل الجنود الأقل موثوقية من القوات غير النظامية لحماية المسيحيين، مما أعطى سبباً آخر كي تكون دمشق دون حماية كافية [٦٢] .

أما بلوير السفير البريطاني في إستانبول فقد أرسل تقريراً مفاده أن أحمد باشا لم يكن محبوباً لدى الباب العالي، وأنه كان يُوصَف في الدوائر العثمانية «بأنه رجل جبان وهو أمر غير معتاد عند الأتراك»، وأنه لم يتم الشرح كيف عيِّن أحمد باشا والياً على دمشق وقائداً على القوات في المقام الأول، وهذا ما يُفسر «بأن أحمد باشا ربما يكون قد وجد بعض الدعم من الدولة العثمانية، ولكن كما بدا واضحاً فإن هذا الدعم قد بدأ يتبدد» [٦٣] .

اقتراح فرنسا تشكيل اللجنة الدولية والتدخل العسكري:

قام سفير فرنسا في لندن كومتي دي بيرسجني في ١٧ يوليه ١٨٦٠ بإرسال رسالة إلى وزير الخارجية البريطاني اللورد رسل من ثيوفنيل أكد فيها على أن الأحداث في سورية كانت استثنائية، وأن الحكومات الأوروبية أوصت بأنه من الواجب القيام بالتدخل، وشكك ثيوفنيل في رسالته بأن القوات العثمانية المرسلة لإنهاء الاضطرابات غير كافية لوقف إراقة الدماء [٦٤] ، كما أخبر ثيوفنيل اللورد كولي بأن الإمبراطور نابليون الثالث لديه شعور «بأن الأحداث في سورية تتطلب تدخلاً فاعلاً من أكثر من جهة أوروبية»، وأن الرأي العام يتدخل بقوة لوقف الكارثة هناك [٦٥] .

لذلك طلب ثيوفنيل مرة أخرى تشكيل لجنة دولية من القوى الأوروبية تتعاون فيما بينها لحل الأزمة العالقة هناك، وأنه إذا وافقت حكومة بريطانيا على خطة ثيوفنيل فإنه سيتم التفاوض دون تأخير للاتفاق بين القوى والحكومات الأوروبية مع الباب العالي للوصول إلى السلام في سورية (٦٦) ، لذلك فقد اقترح ثيوفنيل في أوائل يوليه ١٨٦٠م عقد مؤتمرهدفة الحصول من الباب العالي على موافقته للتدخل من خلال قوات أجنبية؛ على أن لا يُعد ذلك التدخل بمثابة حركة حرب ضد الدولة العثمانية (٦٧) ، وقد قامت العديد من الدول الأوروبية بدعم الموقف الفرنسي، أو على الأقل مسايرته مثل النمسا (٦٨) .

كما اقترح ثيوفنيل في ١٨ يوليه ١٨٦٠ خطة لإرسال لجنة دولية لتهدئة الأوضاع في سورية (٦٩) ، وبسبب تطور الأحداث إلى الأسوأ فقد أيد بلوير تشكيلها، لكنه اعتبر أنه لا أهمية لإرسال قوات عسكرية هناك كما تطالب فرنسا (٧٠) ، كما أعلم بالمرستون ورسل سفيريهما بلوير في استانبول وكولي في باريس بأن حكومة بريطانيا وافقت على اقتراح إرسال اللجنة المقترحة من قبل الإمبراطور الفرنسي، ولكن مع تحديد مدة زمنية لبقائها لئلا تكون هناك كثير من المتاعب التي قد تحصل من قبل الفرنسيين مرة أخرى (٧١) .

علاوة على ذلك وبعد أحداث دمشق كان من الصعب على الحكومة البريطانية أن تسابق التقارير عن «المظالم والادعاءات» بأن السلطات العثمانية والجنود قد تواطئوا في المذابح ضد المسيحيين (٧٢) ، لذلك قام مجلس الوزراء البريطاني بالاجتماع يوم ١٨ يوليه ١٨٦٠ وقرر أن مسألة فرض شروط تطالب باتفاقية رسمية بين القوى الأوروبية العظمى الخمس والحكومة العثمانية أصبح أمراً مطلوباً حتى لا تتدخل أي من هذه الدول بشكل منفرد في الدولة العثمانية، كما قرر مجلس الوزراء أنه بدلا من مشاركة بريطانيا مع فرنسا في الحملة العسكرية على سورية ولبنان؛ فإن بريطانيا سوف تزيد فقط من وجودها البحري على السواحل السورية، لذلك فقد اتخذ مجلس الوزراء هذا الموقف على الرغم من أن القوات الروسية والبروسية كانتا لا ترغبان في مشاركة فرنسا تدخلها العسكري، وأن القوات النمساوية ربما تفعل الشيء نفسه إذا ما كان ذلك ضرورياً (٧٣) .

ومهما يكن من أمر؛ فإن بالمرستون لم يكن مستعداً لتأييد مسألة إرسال قوات عسكرية بريطانية، أو أن يُوصِي بإرسالها إلى سورية (٧٤) ، بينما كان لورد رسل يميل إلى الاعتقاد بصدق تأكيدات الباب العالي بشأن الأحداث وما هو متوقع منها القيام به تجاه ذلك، ولكنه في الوقت نفسه لم يغفل ضعف السلطات العثمانية في سورية والنتائج التي قد تنتج عن ذلك الأمر (٧٥) ، لذلك فقد اقترحت بريطانيا من جانبها مسألة إرسال كلٍّ من فرنسا والنمسا أكثر من ١٠ آلاف جندي، لكن النمسا اعترضت عبر وزارة خارجيتها واقترحت التعاون مع

بريطانيا دون قيامها بإرسال قوات عسكرية، لأن النمسا لم تكن ترغب بإضعاف السلطات العثمانية في سورية، وتمنى سفيرها في استانبول بأن الإجراءات المتخذة من قبل فؤاد باشا ستجنّب الجميع مهمة إرسال هذه القوات [٧٦] .

أبرق ثيوفنيل في اليوم التالي ١٩ يوليه ١٨٦٠ إلى ممثلي فرنسا في فينا وسان بطرسبرج وبرلين واستانبول يقترح عليهم عقد مؤتمر في باريس لمناقشة مسودة اتفاقية تجيز التدخل الرسمي في سورية من قبل القوى الأوروبية بأفضلية فرنسية من خلال السماح لها بالتدخل العسكري بالتعاون مع السلطات العثمانية [٧٧] ، ولمواجهة الاعتراضات البريطانية؛ فإن نابليون الثالث وثيوفنيل ادعيا بأن «دوافع التدخل هي دوافع إنسانية محضة» [٧٨] ، وأن نابليون الثالث لم يكن يرغب بالتدخل لأن ذلك سيكون مكلفاً وسيعيد فتح المسألة الشرقية، لكنه في الوقت نفسه يجد نفسه مدين للرأي العام الذي يطالب برد ما على ما اعتبره الهجوم على المسيحيين وعلى القنصليات والبعثات الفرنسية في سورية[٧٩].

لا شك بأن (بالمرستون) في ظل هذا الواقع المتصاعد والمعقد أعاد التأكيد على رغبته بأن يقوم فؤاد باشا قائد القوات العثمانية عند وصوله بالتمكن من تأمين الأوضاع والقضاء على الأحداث في سورية قبل ذهاب الفرنسيين هناك [٨٠] ، لذلك فقد أبلغ بالمرستون بيرسجني في ٢١ يوليه ١٨٦٠م بأن الموارنة والدروز عقدوا سلاماً مشتركاً في ٦ يوليه ١٨٦٠م [٨١] ، الأمر الذي من شأنه أن يجعل مسألة إرسال اللجنة الأوروبية والقوات العسكرية أمراً غير ضرورياً، لكن ثيوفنيل رد بأن السلام بين الموارنة والدروز «يقلل الحاجة إلى القيام بالتدخل، وأن فرنسا قررت أن هذا الأمر أصبح ضرورياً بما يكفي ليس من أجل جبل لبنان؛ بل من أجل دمشق أيضاً» [٨٢] .

كان انتقال الأحداث وتطورها في دمشق بمثابة نقطة تحول عند بريطانيا بشأن عملية التدخل المقترحة من فرنسا، حيث بدأ الرأي العام البريطاني يضغط بشدة تجاه القيام بعمل ما، **وكان هناك عاملان يؤثران في موقف بريطانيا من ذلك وهما:**

- أن رسل كان يشك في دوافع فرنسا للتدخل.
- أنه كان يخشى قيام تحالف روسي – فرنسي الأمر الذي من شأنه أن يعزل بريطانيا.

لذلك كان من الصعب جداً على رسل أن يثبت أن الأخبار عن السلام في سورية كانت دقيقة، لكنه في الوقت نفسه كان لا يزال يرى بأن التدخل الأوروبي غير ضروري في سورية، متسائلاً عن ماهية السلام الذي سينتج عن التدخل الأوروبي، كما اعتبر رسل أن هذا السلام سيكون ظالماً، ولن يوقف المذابح بين الدروز والموارنة، وأنه لا يمكن فعل أي شيء من أجل منع تكرار ذلك [٨٣] .

بريطانيا والموافقة على التدخل العسكري:

قام رسل وزير الخارجية البريطاني نتيجة تصاعد الأحداث بالحديث «بانفتاح أكثر» في ٢٣ يوليه ١٨٦٠م عن الأحداث في سورية، حين تحدث عن «الأحداث المخيفة للمذبحة»، مؤكداً أن ٥٥٠٠ شخص قد قتلوا وأن ٢٠ ألف من الأرامل والأطفال باتوا بلا منازل أو أي مأوى ويعانون من المجاعة، واعترف رسل بأن الأوضاع مروعة على مسرح الأحداث، و«أن السلطات العثمانية على ما يبدو لم تشارك في المجزرة» (٨٤)، لذلك فقد بدأ رسل يتقبل «على مضض شديد» مسألة نشر قوات أوروبية في سورية لوقف ما سماه «الاستفزاز العنيف للمسلمين» (٨٥).

لكن ورغم موقف بالمرستون ورسل المعارض من مسألة التدخل الأوروبي عامة والفرنسي خاصة في شؤون الدولة العثمانية، فإن تصاعد الأوضاع في الشام أجبر مجلس الوزراء البريطاني في ٢٥ يوليه ١٨٦٠م إلى الموافقة أخيراً على التدخل العسكري، **ولكن وفق العديد من الشروط وأهمها**:

- أن يكون ذلك التدخل بالاتفاق مع القوى الأوروبية العظمى الخمس والباب العالي.
- أن يكون ذلك التدخل بناء على طلب رسمي من الحكومة العثمانية.
- أن تكون مدة هذا التدخل ٦ أشهر فقط (٨٦).

ولقد نجح ثيوفنيل في ٢٦ يوليه ١٨٦٠ في جمع ممثلي بريطانيا وروسيا والنمسا والدولة العثمانية في باريس لمناقشة الأزمة السورية، لكنهم اختلفوا حول نطاق التدخل، وبعد يومين اجتمعوا مجدداً، حيث طالبت روسيا القوى العظمى الخمس بإقرار قانون يجعلها تضغط على الدولة العثمانية لتطوير أوضاع الرعايا المسيحيين في المناطق التي عمتها المشكلات والاضطرابات، ولقد دعمت النمسا وروسيا هذا المقترح، أما فرنسا ففضلت التصرف بشكل إيجابي تجاه هذا المقترح بما لا يتعارض أو ينتقص من مسألة التدخل العسكري في سورية (٨٧)، وبذلك اختتمت مسألة النقاش والتنافس بل المعارضة البريطانية بشأن قيام فرنسا بدور مؤثر في لبنان وسورية من خلال إرسال قوات برية وبحرية بشكل يؤدي إلى التعاون بين بريطانيا وفرنسا والاتفاق بينهما على وضع حد للمنافسات بين الجانبين (٨٨).

وبناء على ما اُتفق عليه؛ فقد أرسلت الحكومة الفرنسية سفناً حربية تحت قيادة رير أدميرال جين Rear Admiral Jehenne، كما فعلت بريطانيا الأمر نفسه وأرسلت أسطولها تحت قيادة نائب الأدميرال مارتن Admiral Martin، حيث التقت السفن الأوروبية مع

الأسطول العثماني في بيروت [٨٩] ، ولقد بقيت السفن البريطانية في الميناء وتم أنزلت القوات العسكرية على الساحل، لكنهم رفضوا القيام بعمليات عسكرية برية [٩٠] ، في الوقت نفسه الذي أصرت فيه بريطانيا على أهمية سحب القوات الفرنسية بعد ٦ أشهر من تاريخ هذا التدخل [٩١] .

وصول فؤاد باشا إلى دمشق:

وصل فؤاد باشا إلى بيروت في ١٧ يوليه ١٨٦٠م [٩٢] ، ثم غادرها إلى دمشق حيث وصلها بعد ظهر يوم ٢٧ يوليه ١٨٦٠ [٩٣] ، وبعد يومين من وصوله أعلن عن الفرمان الخاص بصلاحياته التي خوله إياها السلطان [٩٤] ، وخلال ٢٠ يوماً من وصوله ألقي القبض على أكثر من ٣ آلاف شخص، حيث وجد أن ١٦٧ منهم كانوا مذنبين بالضلوع بالأحداث، وفي ١٩ أغسطس نفِّذ حكم الإعدام بـ ٥٧ منهم شنقاً، كما تم إعدام ١١٠ من القوات العثمانية غير النظامية المعروفة باسم «باشي بوزوك» Başibozuk وبعض المتعاونين معهم من عامة الناس والذين عرفوا باسم "العْوَانِيَة" [٩٥] ، وكان أغلب المقبوض عليهم من «المجرمين والمنحرفين والتافهين»، وبذلك أحكم فؤاد باشا سيطرته تدريجياً على دمشق [٩٦] .

ولقد أدى فؤاد باشا فور وصوله دوراً دبلوماسياً إلى جانب دوره العسكري، وعندما التقى القنصل البريطاني العام في دمشق برانت فؤاد باشا للمرة الأولى وجده يتمتع بالحيوية والصراحة، فقال: «صحيح أنه غير متعاون ولكنه يمتاز بالصدق الواضح» [٩٧]، وخلال شهر واحد قام برانت بمدح فؤاد باشا أكثر من مرة معتبراً أنه يقوم بحركة نشطة ومستنيرة، وأنه لأول مرة رغم عدم تعاون فؤاد باشا يشارك الأخير زملاءه الأوروبيين في مناقشة الأوضاع [٩٨] .

أما وزير الخارجية البريطاني رسل فقد كتب إلى بلوير بأن فؤاد باشا يقوم بإدارة الأزمة ببراعة كبيرة مما اضعف من أهمية الوجود الفرنسي هناك [٩٩] ، أما رئيس الوزراء البريطاني بالمرستون فقد بدأ هو الآخر يعبر عن ثقته بفؤاد باشا وقواته ومهمته السياسية كي يُنجَز المطلوب منها، ورأى بالمرستون رغم مواقفه السابقة بأنه لا ضرورة لاتخاذ إجراءات لا داعي لها بالنسبة للتدخل العسكري الإضافي في سورية، لأن ذلك من وجهة نظره قد يترتب عليه بعض التأثيرات السلبية على علاقات القوى العظمى [١٠٠] .

كانت الحكومة البريطانية لا تزال تشعر بعدم الثقة من قبل فرنسا، والذي بدا واضحاً من المذكرة المقدمة من رسل وزير الخارجية البريطاني إلى (بالمرستون) في ٢٧ يوليه ١٨٦٠ التي يخبره فيها أن قرار دعم التدخل في سورية ليس بسبب أنه يثق بفرنسا، ولكن لأن الرأي العام الأوروبي كان في صالح دعم إرسال اللجنة الدولية والتدخل، وأنه يخشى

على بريطانيا خطر قيام تحالف روسي فرنسي تدعمه النمسا وبروسيا، وأضاف رسل قائلاً: «نحن كنا مع روسيا ضد فرنسا ١٨٤٠ ومع فرنسا ضد روسيا ١٨٥٤، لكن لا نستطيع معارضة الطرفين معاً، لأن ذلك سيكون مفسدةً وعملاً رهيباً» [١٠١].

لذلك ولاسترضاء بريطانيا قام ثيوفنيل باقتراح بروتوكولين كحل وسط، وكان البروتوكول الأول قد اعتمدت عليه فرنسا تحديداً للضغط على الدول الأوروبية للقبول بالتدخل العسكري في سورية هو اتفاقية باريس في ٣٠ مارس ١٨٥٦، وخاصة المادة التاسعة التي تتضمن المحافظة على حقوق المسيحيين العثمانيين بمن فيهم المسيحيين السوريين، لذلك فقد اعتبر ثيوفنيل أن هناك شرعية سياسية للتدخل بما لا يهدد تكامل الدولة العثمانية واستقلالها [١٠٢].

دوفرين وتمثيل بريطانيا في اللجنة الدولية:

اتفقت القوى الأوروبية وهي بريطانيا وفرنسا وروسيا والنمسا وبروسيا على تشكيل لجنة دولية تضم ممثلاً عن كل دولة منهم بالإضافة إلى ممثل عن الدولة العثمانية من أجل إسداء المشورة للأخيرة بشأن كيفية حل المشكلات العالقة وإنهاء الاضطرابات في سورية [١٠٣]، ولقد اجتمعت هذه اللجنة طيلة المدة بين أكتوبر ١٨٦٠م ومايو ١٨٦١م من أجل حل المشكلة القائمة في سورية [١٠٤]، في الوقت الذي عبّر فيه وزير الخارجية البريطاني رسل عن أمله في قيام ممثلي القوى الأوروبية في اللجنة الدولية في استانبول بالتوصل إلى اتفاقية بخصوص تهدئة الأوضاع العامة في سورية ولبنان [١٠٥].

لكن كان هناك ما زال جدل ليس بالقليل عن الشخصية البريطانية المنوي تعيينها كممثل لبريطانيا في اللجنة الدولية التي اُتفق عليها، وكان هناك أكثر من متنافس، لكن لورد دوفرين Lord Dufferin حصل أخيراً على التعيين في هذا المنصب، وكان وفياً لمهمته أكثر مما تم توقعه [١٠٦].

كان لورد دوفرين بلا شك دبلوماسياً «صغيراً جداً»، لكنه كان يجيد فن اللعبة الدبلوماسية، «وطنياً متحمساً للعمل»، كما كان عارفاً بالأمور والاهتمامات التاريخية والأثرية في مصر وسورية، بالإضافة إلى أنه كان يعلم جيداً عادات العرب والأتراك على حد سواء [١٠٧].

هذه الصفات ربما هي التي جعلت دوفرين أول الواصلين إلى سورية في ٢ سبتمبر ١٨٦٠م من أعضاء اللجنة الدولية على متن سفينة عثمانية، وتسبب ذلك في إحداث ضجة كانت تؤخذ على أنها دليل على دعم دوفرين للحكومة العثمانية، ومنذ اللحظات الأولى لوصول دوفرين فرض نفسه على الساحة المحلية العثمانية [١٠٨]، مما دفع إلى الاعتقاد بأن

أول سبب جعل فؤاد باشا بعد صوله مؤثراً في سورية «أنه كان مدعوماً من قبل بريطانيا»، ولأن دوفرين وقف إلى جانبه ودعم مهمته بالكامل [١٠٨] ، كما قام دوفرين فوراً بمدح فؤاد باشا معتبراً «أنه رجل يتمتع بالذكاء والمهارة اللازمتين»، كما أعلن دوفرين عن معارضته للوجود العسكري الفرنسي في سورية ودعمهم للموارنة، كما دافع عن مصالح الدروز بما يتسق مع سياسة بريطانيا العامة في سورية [١٠٩] .

رغم أن دوفرين كان يدعم فؤاد باشا؛ إلا أن ذلك لم يكن يعني دائماً أنه كان يوافقه الرأي في كل شيء أو أنه لم يرهقه بالضغط عليه، فقد كان دوفرين ضد الضباط الأتراك المذنبين أو المتورطين في الأحداث، في الوقت الذي فضّل فيه فؤاد باشا التساهل مع هؤلاء [١١٠] ، لذلك عندما يكون دوفرين متوافقاً مع فؤاد باشا نجده يتكلم عن استقلاليته وفكره وعقله، وعندما يختلف معه نجده يشكو من فؤاد باشا ويتحدث عن محاولاته الحفاظ على علاقات جيدة مع استانبول أكثر من أي شيء آخر، مؤكداً رغبته بأن لا يقوم فؤاد باشا برمي نفسه دون أخذ الاحتياطات اللازمة بين أيدي اللجنة الدولية [١١٢] .

كان دوفرين رجلا قوياً يعتمد على دولة قوية كبريطانيا، التي ربما أوحت إليه أنه يمكن له أن يُملي ما يريد على فؤاد باشا، لذلك يمكن وصف الأمر بأن الاثنين تعاونا معاً في كثير من الأحيان أكثر من عدم تعاونهما، وأنه نتيجة لذلك فقد تم إضعاف تحالف القوى الأوروبية بشأن رغبتهم في التدخل العسكري في سورية [١١٣] .

ورغم ذلك فقد كانت الأوضاع توصف إبان عمل دوفرين وفؤاد باشا واللجنة الدولية بأنهم عملوا جميعاً بصعوبة شديدة، لأن كلاً منهم عمل وفق رؤية حكومته الخارجية، **لكنهم اتحدوا معاً في أمرين هامين وهما:**

- معاقبة الأطراف المذنبة.
- استعادة النظام في سورية [١١٤] .

أما وزارة الخارجية البريطانية فقد قامت بإعطاء دوفرين دليل عمل وتعليمات عامة وليست تفصيلية، **وذلك اعتماداً على قدرات دوفرين الشخصية في حل الأزمات وهذه التعليمات هي** [١١٥] :

١. إنقاذ مستقبل السلام في سورية.

٢. العمل بسرعة من أجل تطبيق نزيه للعدالة.

٣. إيضاح عدم وجود مكاسب إقليمية لبريطانيا في سورية، وان بريطانيا لا ترغب بأي نفوذ خاص، ولا منافع اقتصادية منفصلة.

٤. التأكيد على أهمية قيام القوى الأوروبية بالإعلان عن عدم رغبتها بالحصول على منافع أو مكاسب أخرى في سورية (١١٦) .

كان دعم دوفرين للدولة العثمانية يأتي متزامناً مع دعم بريطانيا لها، لكن هذا الدعم لم يكن ليتناسب دائماً مع غضب المسلمين آنذاك، الأمر الذي أوجد بعض المواقف المحرجة لوزارة الخارجية البريطانية، والدليل على ذلك رسالة السياسي والرحالة البريطاني سيريل جراهام Cyril Graham إلى دوفرين التي قال فيها: "أن الدروز كانوا أول المعتدين، وان المسلمين الدمشقيين كانوا متعصبين، وأن السلطات العثمانية المحلية كانت مذنبة ولا تتحلى بالمسؤولية" (١١٧) .

وتحدث جراهام حول أن بريطانيا لا يمكن أن تبرر السماح للدولة العثمانية في هذا الوقت أكثر من أي وقت مضى أن تحكم مقاطعة سورية– قاصداً بذلك لبنان– ، وعبر عن رأي متعصب ومتشدد من الدولة العثمانية في رسالة أخرى إلى دوفرين في ٦ أغسطس ١٨٦٠م حيث قال: «تركيا يجب أن تسقط، سوف تسقط» Turkey Must Fall, Will Fall، ويُعتقد أن جراهام كان قد أَمِلَ أن يُعيّن كمندوب لبريطانيا في اللجنة الدولية الخاصة بسورية، لكن آراءه كانت على عكس أفكار وأراء أولئك العاملين في وزارة الخارجية البريطانية الذين رفضوا مسألة تعيينه، مما أدى إلى زيادة فرص دوفرين الذي فاز بهذا المنصب (١١٨) .

ذلك الوقت عُيّن المركيز الجنرال شارلز دي بيفورت دي هوتبو Charles de Beau-fort d› Hautpout قائداً للحملة العسكرية الفرنسية والذي سار إلى سورية في ٦ أغسطس ١٨٦٠ (١١٩) ، بينما قام وزير الخارجية البريطاني رسل بإرسال تعليماته إلى دوفرين بأن الاتصالات مع بيوفورت دي هوتبو يجب أن تكون من خلال اللجنة الدولية كجسم، وليس بشكل فردي (١٢٠) ، ورغم كل محاولات رسل لكبح دوفرين؛ إلا أن الأخير كان يستطيع أن يعارض وجهة نظر رسل، وبخاصة في الأمور المتعلقة بمصير المذنبين الدروز المعتقلين والمنفيين خاصة، وبمستقبل الطائفة الدرزية عامة (١٢١) .

أما اللجنة الدولية قد استطاعت التوصل للعديد من التفاهمات والقرارات، وساعدها في ذلك بُعْدْ وزارة خارجية وحكومة كل منهم عن العاصمة استانبول، مما جعل هذه القرارات «في مأمن من تلاعب دوفرين بها» (١٢٢) ، وهذا ما جعل دوفرين يشتكي إلى حكومات الدول الأوروبية التي عينت مندوبيها في اللجنة الدولية، حيث عمل على أبطال أي اتفاق يتم التوصل إليه بحجة أن هذه المطالب ليس لها أي صلة بالواقع (١٢٣) ، لأن اللجنة الدولية من وجهة نظر دوفرين حمّلت مسؤولية أحداث المذابح في سورية على «السلطات العثمانية المحلية» (١٢٤) ، بل إن بعض الممثلين الأوروبيين في اللجنة قد لاموا «السلطات العثمانية الرسمية» في استانبول على هذه الأحداث (١٢٥) .

أما الموقف البريطاني فقد كان أكثر تعقيداً، فوكلاء بريطانيا المحليين كانوا قد اعتقدوا أشياء معينة بشأن الأزمة في سورية، في حين أن حكومتهم أرادتهم أن يقوموا بشيء آخر مختلف تماماً [١٢٦] ، ومن هنا برزت بعض المفارقات في الموقف البريطاني تجاه الأزمة، حيث قام القنصل البريطاني في بيروت «مور» بإلقاء اللوم السلطات العثمانية ضمنياً، واعتبر أن الباب العالي وراء كل ما يحدث، لذلك فقد تم توبيخه من قبل بلوير، حيث أكد الأخير له أهميه الالتزام بالموقف الرسمي البريطاني، لكنه أوضح على مضض أنه من الممكن أن الوكلاء «العثمانيين المحليين» كانوا متورطين في أحداث سورية [١٢٧] ، مما دفع مور للقول «أنه لا يعطي المصداقية بسهولة للقصص المبالغ بها عن المؤامرات والمجازر في سورية» [١٢٨] .

كان الشك ما زال يساير الممثلين البريطانيين في سورية، والذي لم ينته نهائياً بشأن نوايا فرنسا واللجنة الدولية تجاه الأزمة القائمة بين الموارنة والدروز، حيث كتب دوفرين إلى مور أن اندلاع الأحداث في جبل لبنان ذهب باتجاهات «منحرفة»، وأن الدولة العثمانية تتحمل جزءاً من تلك المسؤولية، وأن تنفيذ خططهم في سورية تُركت إلى السلطات المحلية، وأن الحكومة العثمانية تقف ورائهم بشكل أو بآخر، ولقد عاد دوفرين وكرر وجهة نظره هذه مرات عدة فيما بعد، وبذلك كان دوفرين أقرب لزميله الفرنسي في اللجنة الدولية، وكان دوفرين يهدف من وراء ذلك الأمر تحويل الاهتمام واللوم عن مسؤولية الزعماء الدروز عن هذه الأحداث، والعمل على إلصاقها بالسلطات العثمانية المحلية على الأقل [١٢٩] .

كان الموقف العثماني الرسمي قد شارك دوفرين والوكلاء الانجليز في سورية في آرائهم بأن الدروز ليسوا مسئولين عن إشعال الحرب، وما نتج عنها من عواقب [١٣٠] ، لذلك فقد لام الباب العالي السلطات العثمانية المحلية على الأحداث، وشاركها في ذلك المسؤولون البريطانيون المتواجدون في سورية [١٣١] ، لذلك فقد وجِّه اللوم إلى الحكام والولاة المحليين مثل خورشيد باشا الذي اُتهمه بتهمة الإهمال ونشر الكراهية ضد المسيحيين [١٣٢] .

دوفرين وقضية المسئولية عن إثارة الأحداث:

كان برانت قد فشل في تقويم خطورة الأوضاع في سورية، وحكم عليها بشكل خاطئ، وبخاصة فيما يتعلق بعواقبها الوخيمة، ولم يكن يتوقع حدوث مصائب بشكل واضح كما فعل زملاؤه، لكن بلوير لاحظ أنه إذا كان كل القناصل هادئين في تعاطيهم مع المسألة كما فعل برانت فربما لا تتحول «الاضطرابات العبثية» إلى أعمال شغب [١٣٣] ، لكن برانت لم يلبث أن وصف سلوك المسيحيين في جبل لبنان في الأعوام السابقة للحرب بأنها استفزازية ولا تُحتمل، لذلك فهو ميّز بين الحرب بين الدروز والموارنة وبين مذابح مناطق حاصبيا وراشيا

ودير القمر (١٣٤) ، أما فريزر فعبّر عن اعتقاده بأن المسيحيين شاركوا بقوة كما الدروز في المراحل الأولى من الحرب الأهلية (١٣٥) ، أما بالمرستون فكان أكثر حسماً في آرائه تجاه المسألة، حيث اعتبر بأن الموارنة هم أول من بدأ الأعمال العدائية وليس الدروز، وأنه يبرئ الحكومة العثمانية من أي تهمة بشأن هذه الأعمال العدائية (١٣٦) .

أما اللورد دوفرين فقد شاهد بنفسه عند وصوله دمشق مشاهد الحرق وعمليات النهب والمذابح في الحي المسيحي في دمشق، مما جعله يؤكد مسؤولية الدولة العثمانية عن حفظ الأرواح والممتلكات، كما اتهم السلطات العثمانية بترك جنودها يشاركون في هذه الأعمال، كما تركوا الدروز يقومون «بكنس» الموارنة، حيث قتل الآلاف (١٣٧) ، لقد كان رأي دوفرين من الأحداث متّسقاً مع الآراء رفيعة المستوى في حكومته بشأن الحكم «على بعض الضباط الأتراك» بأنهم تواطئوا في أعمال القتل وعمليات إطلاق النار في دمشق (١٣٨) .

ولقد وجد دوفرين نفسه أمام وجهين للقصة، الوجه الأول: تلك الجرائم والتجاوزات التي ارتكبها الدروز، والوجه الثاني: الاستفزازات التي كان يقوم بها المسيحيين (١٣٩) ، لذلك فقد كتب دوفرين إلى بلوير عن أهمية التواصل بينهما، «ذاكراً أنه يكتب الحقيقة كما كشفها هو نفسه، ودون أي خوف من الوقوع في التناقض، وأنه رغم كل ما قام به الدروز؛ إلا أن الاستفزاز الأساسي جاء من المسيحيين، وأنهم هم أنفسهم يتحملون المسؤولية إلى حد كبير عن شلال الدم الذي قد يراق» (١٤٠) ، ثم اتخذ دوفرين موقفاً متطرفاً، حيث اعتبر بأن الموارنة يتصفون «بالطغيان» Tyranny وأنهم نصف همجيين" Half Barbarous، وأن الموارنة بالتأكيد "مجرد دمية في أيدي الكهنة المتعصبين" (١٤١) .

ولقد أعاد دوفرين لومه على الموارنة حتى عندما كان يشير إلى عدوانية المسيحيين؛ فإنه كان يعني الموارنة في العادة، وفي مناسبة واحدة فقط على الأقل قال: «أنه من الخطأ الحديث عن المسيحيين أنهم كانوا شهداء أطهار Saintly Martyrs، بل أنهم في واقع الأمر متوحشون متعطشون للدماء في حربهم التقليدية" (١٤٢) ، أما الدروز فمن وجهة النظر البريطانية فقد «كانوا يملكون الشجاعة في ميدان القتال وفي الحرب الشرعية ولديهم الشهمَّة والرجولة والمروءة في المسائل الإنسانية» (١٤٣) .

كما كان هناك أكثر من سبب يدفع للاعتقاد بأن المسيحيين عملوا بجهد كبير لجمع السلاح من أجل دعم ما اعتبروه «حربهم المقدسة»، حيث أكد دوفرين أن الموارنة استوردوا ٢٠٠٠ بندقية إلى جبل لبنان من بداية عام ١٨٥٧م إلى ربيع عام ١٨٦٠م (١٤٤) ، حتى أن بالمرستون قد أصر في مجلس العموم بأن لديه أدلة قاطعة على أن الموارنة قد تنبهوا إلى المعركة قبل أشهر، وأنهم تلقوا الأسلحة سراً من جهات تبيع السلاح علناً لكل الأطراف

(١٤٥) ، بل أن بالمرستون لم يتردد أصلاً في أن يعزو اندلاع القتال الدموي بين الموارنة والدروز إلى مؤامرات فرنسا (١٤٦) ، في حين نجد أن بعض المصادر الفرنسية تتحدث هي الأخرى عن قيام الاستخبارات البريطانية بتقديم الأسلحة والذخائر للدروز في معركتهم ضد الموارنة(١٤٧).

وكان نفوذ الأساقفة في لبنان واستمراره قد أثار قلق السلطات العثمانية والوكلاء الانجليز معاً (١٤٨) ، حيث أشار الموظفون البريطانيون إلى أن أسقف طوبيا الماروني Bishop Tubiyya كان بمثابة المحرض الأساسي على اعتداءات الموارنة ضد الدروز، كما لاموه على عرقلته سُبل السلام في جبل لبنان، أما دوفرين فصور الأمر على أن أسقف طوبيا "كان شريراً، عديم الضمير، مولع بالدسائس، وأنه الأسوأ باعتباره عينة من الكنيسة في القرون الوسطى"، The Worst Specimen of A Medieval Ecclesiastic، لذلك فقد حث دوفرين على نقله إلى بلد آخر باعتبار ذلك خطوة أولية للوصول إلى السلام، حتى أن القنصل الفرنسي شاركه وجهة نظره هذه (١٤٩) .

ولتعزيز موقف الموظفين الانجليز فقد قاموا بإسناد الاتهامات الخاصة بأسقف طوبيا بالأدلة، وفي يونيه ١٨٦١م ابرق فريزر إلى حكومته بأن أسقف طوبيا مع أسقف آخر من الموارنة واسمه بطرس أصدرا بياناً يدعوان فيه المسيحيين إلى البقاء في قراهم، لكنهم قاما سراً بدعوة المسيحيين إلى ترك جبل لبنان دفعة واحدة والذهاب إلى بيروت (١٥٠) .

ولقد كان أسقف طوبيا من وجهة نظر دوفرين يتصرف بحذر، رغم أن نفوذه كان ملموساً في كل الاضطرابات حيث قال دوفرين: «يمكن الشعور به أكثر من لمسه» (١٥١) ، كما علم دوفرين أن أسقف طوبيا حذّر في مرة على الأقل المسيحيين من الدروز في منطقة دير القمر قبل قيامهم بالاعتداء على قريتهم، حيث كان هذا الأسقف يرغب بتدخل خارجي لحل الأزمة (١٥٢) .

هذا الموقف البريطاني من الأحداث وحول المسؤولية عنها تقاطعت مع قناعات وزير خارجية فرنسا ثيوفنيل الذي اعترف إلى السفير البريطاني في باريس كولي في يناير ١٨٦١ بأن الموارنة كانوا أول من قام باستفزاز الدروز، ومن ثم قام الدروز بإثارة المذابح ضد الموارنة (١٥٣) .

بريطانيا والموافقة على التدخل العسكري:

كان استمرار المجزرة في دمشق وتصاعدها قد غيّر الوضع برمته، حيث أصبحت المسألة في ذلك الوقت خطيرة وملحة، وبخاصة بعد امتداد المذابح إلى المدن الساحلية،

وكان واضحاً حينذاك أن فرنسا وروسيا ستتدخلان دون انتظار أي من الدول الأوروبية الأخرى وخاصة بريطانيا، لذلك ومع كثير من التردد قام بالمرسّتون بالتوقيع في ٣ أغسطس ١٨٦٠م على الاتفاقية ليس فقط من أجل تعيين وإرسال لجنة دولية مشتركة، بل أيضاً للسماح بنزول قوات فرنسية في بيروت، لكن بريطانيا أرادت تقييد حركة فرنسا فاشترطت التوقيع على بروتوكول عُرف باسم «برتوكول انتفاء الأغراض الشخصية» The Self Denying Protocol ونص هذا البروتوكول على "أن القوى المجتمعة قررت بطريقة قانونية تامة أنها لا ترغب ولا تنوي خلال تنفيذ تعهداتها أي امتيازات إقليمية أو أي نفوذ أو أي امتياز بخصوص تجارة رعاياها بحيث لا يمكن منحها لجميع الدول الأخرى"، لذلك ومن هذا المنطلق الجديد في السياسة البريطانية، فقد وُقِّع على البروتوكول الثاني الذي أرِّخ في ٣ أغسطس ووقّع في ٥ سبتمبر ١٨٦٠، والذي يتضمن وعوداً من السلطان العثماني بالعمل على وقف إهدار الدماء في سورية (١٥٤) ، وبذلك حصلت فرنسا على موافقة الدول الأوروبية وبخاصة بريطانيا من أجل التدخل العسكري في سورية، ولكن وفق ضوابط محددة، حيث نص البروتوكول على الموافقة على الوجود العسكري الفرنسي هناك مع فرض شروط خلال فترة بقائهم أو حريتهم في العمل والتصرف هناك، ولقد نصت المادة السابعة على أن ترسل أوروبا قوات عسكرية قدرها ١٢ ألف جندي إلى سورية لمدة ستة أشهر (١٥٥) ، كما أوضح هذا البروتوكول الذي يتكون من ٧ مواد – والمقترح من ثيوفنيل– أن لجنة التحقيق في الأزمة السورية قد قُبلت وتتألف اللجنة من ممثلي القوى الأوروبية العظمى التي ستفتتح دورتها في ٥ أكتوبر ١٨٦٠م (١٥٦) .

ولقد بدأت القوات الفرنسية في ١٦ أغسطس ١٨٦٠م بالنزول على السواحل السورية لحماية الموارنة (١٥٧) ، وفي نهاية أغسطس ١٨٦٠م كانت مهمة إنزال القوات الفرنسية قد استكملت (١٥٨) ، وفي ٢١ أكتوبر ١٨٦٠م أبحرت السفينة كولبير Colbert من مرسيليا إلى الشرق بقيادة أرنست رينان Ernest Renan للمساعدة في حماية المسيحيين الموارنة في لبنان (١٥٩) .

بريطانيا ومسألة العقوبات بحق المذنبين:

تصاعدت اللهجة البريطانية التي تغيرت كثيراً بقبولها التدخل العسكري الأوروبي في سورية، حيث أكد لورد دوفرين أن فؤاد باشا لم يثبت نواياه الطيبة عبر إعدام المئات من العرب المسلمين، وأنه يجب التركيز على الضباط العثمانيين المخطئين باعتبارهم الأكثر مسؤولية عما حدث في سورية ولبنان (١٦٠) ، أما القنصل البريطاني العام في دمشق برانت والمراقب العسكري البريطاني فريزر فقد ناديا بعقوبات أكبر «ضد المسلمين» (١٦١) ، رغم أن

التقارير التي كانت تصل من وإلى لندن مثل تقارير مور وبلوير بالإضافة إلى لورد دوفرين وبالمرستون كانت تفيد بأن الموارنة كانوا هم المعتدين في الأحداث الأخيرة [١٦٢] ، لذلك فقد رفضت السلطات العثمانية الرسمية فكرة أن الباب العالي متورط بالأحداث الدامية، لكنهم ألمحوا إلى إمكانية تورط السلطات «المحلية» في تلك الأحداث [١٦٣] ، ورغم ذلك فقد ضاقت الدولة العثمانية ذرعاً مما اعتبرته سلوكيات بريطانيا الضاغطة بشكل أو بآخر عليها [١٦٤] .

لذلك وفي هذا السياق فقد أرسل القنصل البريطاني إلى حكومته في ١٠ نوفمبر ١٨٦٠م حول مسألة الضباط العثمانيين والدروز المتمردين الذين لم يعاقبوا بعد، كما تحدث عن نوايا فؤاد باشا لتنفيذ المزيد من الاعتقالات [١٦٥] ، وفي اجتماع اللجنة الدولية في ١٤ نوفمبر ١٨٦٠م، أخبر فؤاد باشا أعضاء اللجنة أنه سيشن حملة اعتقالات مباشرة ضد الدروز في لبنان [١٦٦] .

رغم ذلك كان واضحاً أن فؤاد باشا كان متردداً في الحكم على والي دمشق أحمد باشا بالإعدام بسبب اتهامه بالتقاعس عن أداء واجباته تجاه حماية المسيحيين، ولقد اعترف فؤاد باشا لدوفرين أن أحمد باشا يستحق عقوبة الإعدام، لكنه أكد في الوقت نفسه أن سلوكه كحاكم كانت مثالية قبل اندلاع أعمال الشغب [١٦٧] ، لذلك فقد شكّك مور في أثناء المحاكمة في أن حكماً قاسياً كحكم الإعدام سيتم تنفيذه بحق أحمد باشا، لأن مثل هذا العقاب سيكون بمثابة صدمة للشعوب الإسلامية وللجيش العثماني [١٦٨] .

ولقد سأل فؤاد باشا دوفرين في نوفمبر ١٨٦٠ فيما إذا كانت اللجنة الدولية تريد أن تشفع أيضاً من أجل إبدال عقوبة الإعدام التي صدرت بحق والي بيروت خورشيد باشا، وبخاصة أنه كان يرى أنه كان مذنباً بشأن تفجر الأحداث وانتشارها، ولقد تفاجأ دوفرين شخصياً من فؤاد باشا الذي كان يرغب بالمحافظة على حياة خورشيد باشا أيضاً، حيث انتهي الأمر بتخفيف الأحكام بحقه من الإعدام إلى السجن [١٦٩] .

بريطانيا ومسألة تمديد بقاء القوات الفرنسية:

بعد صراع دموي طويل بين الموارنة والدروز وانتقالها إلى دمشق، وبعد كل هذه الإجراءات التي اتخذت في نهاية عام ١٨٦٠م، ظن الجميع أنه قد لاح بالأفق نهاية للأحداث، لكن ذلك لم يكن صحيحاً [١٧٠] ، ففي ١٠ يناير ١٨٦١م طالب كولي السفير البريطاني في باريس بسحب البعثة والقوات الفرنسية من سورية [١٧١] ، وكان مبرر بريطانيا في ذلك أن التدخل لم يحقق الغاية المرجوة منه، أي أن الوضع بقي على ما هو عليه [١٧٢] ، وأشار كولي إلى أن ثيوفنيل قال «بأن مهمة بلاده هناك مهمة إنسانية وشريفة»، وأن وقت انسحاب

بعثته المتفق عليه جاءت قبل إنشاء حكومة مسئولة هناك، وهذا ما عزز رأى رسل وحكومة بريطانيا «بأنه لا شيء يرجى من فرنسا الذين عقدوا العزم على غزو سورية ومصر» (١٧٣).

واستنادا إلى تقرير أُرسل من قبل الجنرال الفرنسي دي بيفور General de Beaufort، الذي عبر عن رأيه بأن الوضع في سوريا يتطلب قوة عسكرية قوية مؤلفة من القوات الأجنبية لمدة سنتين على الأقل من أجل إحلال السلام، وهذا ما كان يقلق الحكومة البريطانية، حيث اعتبر بالمرستون ورسل أن الوجود الفرنسي في سورية قد يؤدي إلى إنشاء «محمية فرنسية» (١٧٤)، الأمر الذي أثار عاصفة في مجلس اللوردات البريطاني يوم ٧ مارس ١٨٦١م، حيث ذكر بعض الأعضاء أن مماطلة فرنسا في الانسحاب إنما يعود إلى التفاهمات المتزايدة بين فرنسا وروسيا فيما يتعلق بالدولة العثمانية، وأبدى هؤلاء خشيتهم من قيام روسيا باستغلال التدخل الفرنسي في لبنان ذريعة للتدخل في بلغاريا (١٧٥)، في حين صرّح جون رسل بأن عدد القوات الفرنسية في لبنان قد ازداد في حقيقة الأمر عن العدد المتفق عليه بين القوى الأوروبية، إذ كان عددها يتراوح آنذاك بين ٧– ٨ آلاف جندي (١٧٦).

لذلك فقد كانت وجهة النظر البريطانية أنه «إذا كان الوجود الفرنسي لسوريا يجب أن يمتد لفترة طويلة، فينبغي علينا أن نركز على الأرجح على المخاوف من أن تدخل القوى الأوروبية سيكون فقط من أجل حماية السكان المسيحيين فقط دون الاهتمام بما يجرى للآخرين، ولهذا السبب فإن حكومة بريطانيا غير قادرة على الضغط على الباب العالي بهدف تجديد فترة الوجود الأجنبي الفرنسي في سورية، كما أن أي قرار من جانب الدول الأوروبية للإبقاء على القوة الأوروبية في سوريا دون الحصول على موافقة السلطان سيكون واضحاً أنه سيعد عملاً من أعمال الحرب، وأنه ليس من المنطق أن تقوم به القوى التي تعلن دعمها لمشاعر الصداقة تجاه الدولة العثمانية والذين يعلنون معاً ضمان سلامتها واستقلالها»(١٧٧).

وعلى الرغم من الموقف البريطاني في الحصول على موافقة السلطات العثمانية، فقد نجح ثيوفنيل أخيراً في تأجيل الانسحاب من سورية من قبل القوات الفرنسية حتى ٥ يونيه ١٨٦١م (١٧٨).

ولقد حاولت بريطانيا منع هذا الانتصار لفرنسا بخصوص تمديد وجودها في سوريا وتفريغه من مضمونه من خلال المطالبة بمناقشة المسألة دبلوماسياً، وفي واقع الأمر فإن بريطانيا كانت تنافس فرنسا في هذا المجال وتراقب عن كثب كل إجراء تقوم به في منطقة الشام، لذلك فقد كانت سياسة بريطانيا في ذلك الوقت أنه «إذا كانت لا تستطيع أن تمارس الوصاية على سورية؛ فإنه لا ينبغي لأحد أن يقوم بذلك» (١٧٩)، وهذا ما يفسر رد فعل

حكومة بريطانيا العنيف إلى حد ما، وهو الأمر الذي عبرت عنه صحيفة «مورننج بوست» Morning Post حين قالت إن موافقة الباب العالي على تمديد بقاء القوات الفرنسية "لن ينتج عنها إلا المزيد من الشر"، وأكدت الصحيفة حقيقة ما قاله موزوروس باشا سفير الدولة العثمانية في لندن بأن "وجود القوات الأجنبية في سوريا كان عقبة أمام إحلال السلام في هذا البلد بدلا من مساعدته" (١٨٠) .

بريطانيا ومسألة معاقبة الدروز:

ساد الاعتقاد لدى كثيرين بأن القوات الفرنسية والعثمانية إنما جاءت لإبادة الدروز، لذلك قام زعيم الدروز «سعد جنبلاط» برفع عريضة للملكة فيكتوريا حول هذه المسألة(١٨١).

وفيما يتعلق بمعاقبة المذنبين عن الأحداث فقد أرسل لورد دوفرين إلى حكومته بأنه على استعداد لمناقشة المشكلات المشتركة من أجل استعادة الأمن والنظام بمساعدة بقية الممثلين في اللجنة الدولية (١٨٢) ، مما جعل الموارنة يقومون بوضع قوائم خاصة بأسماء من اعتبروهم «المذنبين الدروز» الذين هاجموهم لتقديمها إلى اللجنة الدولية، ولقد حصل دوفرين بدوره على هذه القوائم وأرسلها إلى وزير خارجيته رسل الذي بدوره قدمها إلى مجلس العموم البريطاني في ٨ فبراير ١٨٦١ دليلاً على أن الطلب بمعاقبة كل هؤلاء الواردة أسماؤهم في هذه القائمة يُعد أمراً غير منطقياً بالمطلق (١٨٣) ، كما أصر دوفرين على أهمية تقليل عدد الذين سيتم إعدامهم في المناطق الأخرى كي يكون العدد أقل من حالات الإعدام التي تمت في دمشق، وكان تأثير دوفرين في هذا الأمر لا يستهان به (١٨٤) .

وعندما أرسلت التقارير الخاصة عن إعدام العشرات- من قبل فؤاد باشا- إلى وزير الخارجية الفرنسي ثيوفنيل من قبل مبعوثه في اللجنة الدولية، عبّر ثيوفنيل للسفير البريطاني في باريس كولي في ٧ فبراير١٨٦١ عن رأيه أن تنفيذ أحكام الإعدام لم تكن كما يريد، وأن تنفيذ حكم الإعدام بواحد أو اثنين من زعماء الدروز سيكون نافعاً ومؤثراً في البقية، وبناء على إبلاغه بذلك عبر لورد رسل عن موافقة حكومة جلالة الملكة على الرأي الذي أبداه ثيوفنيل، لذلك أرسل بلوير السفير البريطاني في استانبول بتعليماته ليخطر المبعوث البريطاني في اللجنة الدولية اللورد دوفرين هذا القرار الجديد (١٨٥) .

وبالإضافة إلى الإعدامات والاعتقالات السابقة بحق الدروز، قامت السلطات العثمانية في ١٦ مارس ١٨٦١ بإرسال الدروز المحكوم عليهم بالنفي إلى طرابلس الغرب بليبيا وبلغراد (١٨٦) ، الأمر الذي دفع دوفرين للإعراب عن قناعته على أساس من الأدلة «بأن الانتقام للمسيحيين بدماء درزية أمر غير مقبول»، وأن قرار نفي الدروز هو قرار اتخذته الجهات الرسمية في استانبول في تحدٍ واضح لتوصيات فؤاد باشا (١٨٧) ، كما أكد دوفرين

من جديد أن المسيحيين هم من قام بالهجوم أولاً، وأن الدروز اضطروا للقيام بالرد للدفاع عن أنفسهم، وأن هناك فرق بين من يقوم بالهجوم وبين من يضطر للدفاع عن نفسه، مؤكداً أن زعماء الدروز الخمسة المقبوض عليهم لدى السلطات العثمانية غير متورطين في المذابح، ولم يثبت عليهم المشاركة فيها [١٨٩] ، لذلك فقد بذل دوفرين جهوداً كبيرة وتدخل شخصياً لتخفيف أحكام الإعدام بحق الدروز إلى الإبعاد [١٩٠]

أما بلوير السفير البريطاني في استانبول فقد قام بإرسال مذكرة إلى ناظر الخارجية عالي باشا يطلب منه تفسيراً عن قرارات حكومته الخاصة برغبتها بإعدام خمسة من الزعماء الدروز المدنيين [١٩١] ، ونقلاً عن تقرير دوفرين فإن بلوير نسب التأخير في تنفيذ قرارات الإعدام إلى عدم الموافقة من قبل اللجنة الدولية المكونة من زملائه الأوروبيين، عندئذٍ قرر فؤاد باشا إحالة الموضوع الخاص بزعيم الدروز سعد جنبلاط ومسألة إعدام ٥٠٤ من زعماء الدروز إلى الباب العالي [١٩٢] .

بريطانيا وقضية التعويضات:

كانت مسألة إصدار العفو العام مسألة مطروحة من قبل الدولة العثمانية وناقشته اللجنة الدولية في نوفمبر ١٨٦٠م، وظل الأمر بين أخذ ورد حتى أرسل فؤاد باشا لدوفرين في مايو ١٨٦١ أنه سيعلن العفو العام قريباً جداً بعد موافقة الباب العالي على ذلك، وأن الدروز غير المشمولين بالعفو سيبقون موجودين في حوران حيث أبعد بعض زعمائهم [١٩٣] ، والواقع أن دوفرين دافع بقوة عن المعتقلين والمنفيين الدروز متسائلاً عما إذا كان هؤلاء يستحقون ما حل بهم من عقاب، مطالباً بالعفو عنهم باعتبار ذلك سبيلا لإحلال السلام بين المسلمين والمسيحيين وتحديداً بين الدروز والموارنة [١٩٤] .

أما بالنسبة للتعويضات فقد اخبر فؤاد باشا فريزر في يونيه ١٨٦١ بأن مبرر فرض غرامات كبيرة على الدروز كان لأن جبل لبنان هو المكان الأكثر تحديداً إثارة للاضطرابات، وحتى يتم الدفع فإنه سيتحفّظ على أراضي الدروز كضمانة، رغم احتجاج بريطانيا على ذلك [١٩٥] .

والواقع أن مسألة الغرامات ضد الدروز كانت قد نوقشت على نطاق واسع لدى الباب العالي والحكومة العثمانية في استانبول، ولقد دعم المبعوث الفرنسي فكرة أن الغرامات على الدروز ضرورية لتعويض المتضررين المسيحيين عن خسائرهم، لكن الانجليز عارضوا ذلك الأمر باعتبار أن ما عاناه الدروز كان أمراً كافياً [١٩٦] ، ولتوضيح عدم مقدرة العثمانيين على دفع التعويضات المقترحة؛ فقد أوضح دوفرين تعقيباً على إفلاس الخزينة العثمانية: «بقدر ما أن فؤاد باشا عملي تماماً، ومهما كان المبلغ الذي يمكن أن يكون موجوداً – في الخزينة – فإنها ليست كافية لتعويض قرية لبنانية واحدة» [١٩٧] .

رغم ذلك وفي صيف عام ١٨٦١ طلب روجرز من الطوائف المسيحية المختلفة تقدير خسائرها من أجل العمل على تعويضهم، وكان الاعتقاد السائد أنه سيتم إنفاق أكثر من ٢٠٠ مليون قرش على بناء الكنائس والأديرة والبيوت المدمرة [١٩٨] ، وهو مبلغ كان أكبر بكثير من المبلغ الذي توقعه دوفرين من قبل [١٩٩] ، وعبر روجرز عن رأيه بأن مسألة التعويضات ستحل خلال الأشهر الخمسة أو الستة القادمة، وأن تخصيص التعويضات الممنوحة ستبعث على الارتياح العام [٢٠٠] ، والواقع أن المفاوضين الأوروبيين وأعضاء اللجنة الدولية أرادوا أيضاً من وراء ضغطهم على الدولة العثمانية بشأن التعويضات حماية رؤوس أموال دولهم المستثمرة في هذه البلاد [٢٠١] .

موقف بريطانيا من الخسائر:

تباينت الأرقام حول عدد القتلى والجرحى والمشردين في أحداث سورية، كما اختلف المؤرخين حول عدد المنازل والكنائس والأملاك المدمرة، وقيمة الخسائر المادية لهذه الأحداث بسبب اختلاف توجهات وأفكار وقناعات المؤرخين، والواقع أنه لا يوجد مؤرخان اثنان اتفقا على تحديد عدد الضحايا والخسائر، لكن يمكن القول إن معظم تلك التقديرات تراوحت بين ٧- ١٢ ألف قتيل قتلوا في هذه الأحداث من جميع الديانات والمذاهب، وأنه دُمِّرت أكثر من ٣٠٠ قرية و٥٠٠ كنيسة و٤٠ دير و٣٠ مدرسة في لبنان فقط [٢٠١] ، بل إن هناك من اعتبر أن الدروز قتلوا ١٤ ألف في لبنان وحدها [٢٠٢] ، ولقد اشتط بعضهم بوصف الأحداث من خلال التذكير بالقرون الوسطى حين اعتبروا بأن ٢٥ ألف امرأة مسيحية «أضيفت إلى الحريم» [٢٠٣] ، كما تحدثت بعض المصادر على أن عدد ضحايا المذابح في دمشق وحدها بلغ ٥- ٨ آلاف شخص [٢٠٤] .

أما صحيفة التايمز Times البريطانية فقد كتبت في ٢٢ أكتوبر ١٨٦٠م بأن الجميع يركز على قيام فؤاد باشا بجهوده نحو معاقبة المسلمين عامة والدروز خاصة، لكن واقع الأمر أن الدروز أيضا وقعوا تحت طائلة العقوبات الشديدة، وأن خسائرهم كانت كبيرة للغاية، حيث بلغ عدد قتلاهم من قبل المسيحيين ما يزيد عن ألف قتيل، بالإضافة إلى عدد كبير جداً من الجرحى وفقاً لما أكده فريزر في رسالته إلى اللورد دوفرين [٢٠٥] .

نهاية الأزمة في سورية:

لم يكن من أعمال المبعوث البريطاني في اللجنة الدولية دوفرين إضعاف الدولة العثمانية أكثر مما هي عليه، لقد كانت سياسته وأعماله تتزامن وتتوافق للعمل في لبنان حول الاضطرابات التي بدأت وتجددت مرات عديدة من خلال إيجاد إدارة مقنعة هناك[٢٠٦]،

لذلك فقد اقترح دوفرين على حكومته العرض ذاته الذي عرضته اللجنة الدولية من أجل إعطاء المناطق المتوترة في لبنان درجة كبيرة من الاستقلال تحت إدارة بديلة لسلطة السلطان العثماني، لكن الوزراء البريطانيين لم يؤيدوا مقترحات دوفرين هذه (٢٠٧) ، لكن دوفرين لم يلبث أن عارض اقتراح فرنسا لتخويل سلطة الإدارة في لبنان إلى أحد المحميين من فرنسا، ويقصد بذلك أحد الموارنة المسيحيين (٢٠٨) .

ولقد أصرت القوى الأوروبية على أنه ينبغي أن ينتهي وجود حاكم مسلم على المسيحيين في لبنان، ولقد مارست الدول الأوروبية الضغوط على الحكومة العثمانية كي تكون هذه المنطقة مستقلة عملياً، وأن يكون الحاكم من الموارنة، على أن تخضع عملية تعيينه لموافقة الدول الست العظمى، وانه لا يمكن عزله من منصبه دون موافقة سفرائها في استانبول، كما قرروا أن لا تدفع المقاطعة ضرائب للحكومة العثمانية، وأن لا تدخل القوات العثمانية داخل حدود هذه المقاطعات إلا وفق قيود صارمة (٢٠٩) .

عارض دوفرين كثيراً الحلول التي من الممكن أن لا تكون في مصلحة الدروز أو بريطانيا العظمى، لذلك دعا إلى أنه ينبغي وضع كل سورية تحت حكم باشا عثماني يعين لمدة سنة من قبل السلطان بالتشاور مع القوى العظمى (٢١٠) ، لكن كان واضحاً أن حكومة بريطانيا كانت قد وصلت إلى بعض القناعات الجديدة، ومنها أن حل المشكلة لن يكون إلا بوضع لبنان تحت حاكم مسيحي مستقل عن الدولة العثمانية، لذلك كان على دوفرين أن يتحرك رغماً عنه بهذا الاتجاه بعد وصول التعليمات الخاصة بذلك إليه (٢١١) .

وفي نهاية المطاف تم الاتفاق بين جميع الدول مع الدولة العثمانية على وضع لبنان تحت سلطة حاكم مسيحي يرشحه الباب العالي مباشرة، على أن يعين لمدة ٣ سنوات، قابل للعزل إذا ما اظهر سلوكاً سيئاً، كما شُكِّلت محاكم مختلطة والعديد من المجالس الإدارية(٢١٢).

في ٢٠ مارس ١٨٦١ قدِّمت مسودة اقتراح مدعومة من قبل اللجنة الدولية التي تم قبولها، حيث تحتوي مسودة الاتفاق على ٤٧ مادة، التي اقترحت إقامة ثلاث قائمقامات، واحدة درزية وأخرى مارونية والثالثة خاصة بالأرثوذكس اليونانيين، مع إدارة خاصة للمسيحيين الكاثوليك في زحلة، على أن تكون هذه الإدارات تحت حكم الباشا العثماني في صيدا (٢١٣) .

وأخيراً عُقد مؤتمر دولي آخر في حي «بيه أوغلي» Bey Oğlu أحد ضواحي إستانبول يوم ٢٠ مايو ١٨٦١م تحت رئاسة ناظر الخارجية العثمانية عالي باشا وبمشاركة سفراء بريطانيا وفرنسا والنمسا وروسيا وبروسيا، وفي ٩ يونيه ١٨٦١م أصدر المؤتمر القانون

الأساسي لحكم جبل لبنان والذي يتكون من ١٦ مادة وبروتوكولاً واحداً [٢١٤]، حيث أطلق مصطلح "بروتوكول بيه أوغلي" على الاثنين معاً [٢١٥]، ولقد أعطى هذا البروتوكول لبنان استقلالاً إدارياً وقضائياً ومالياً كاملاً، وعُهِدَ إلى موظف كاثوليكي يعينه الباب العالي حكم المنطقة تحت إشراف دولي، كما تم إنشاء مجلس يضم ٦ ديانات ومذاهب يضم ٤ موارنة و ٣ دروز و ٢ أرثوذكس يونانيين، ١ كاثوليك يوناني، ١ مسلم سني، ١ مسلم شيعي [٢١٦].

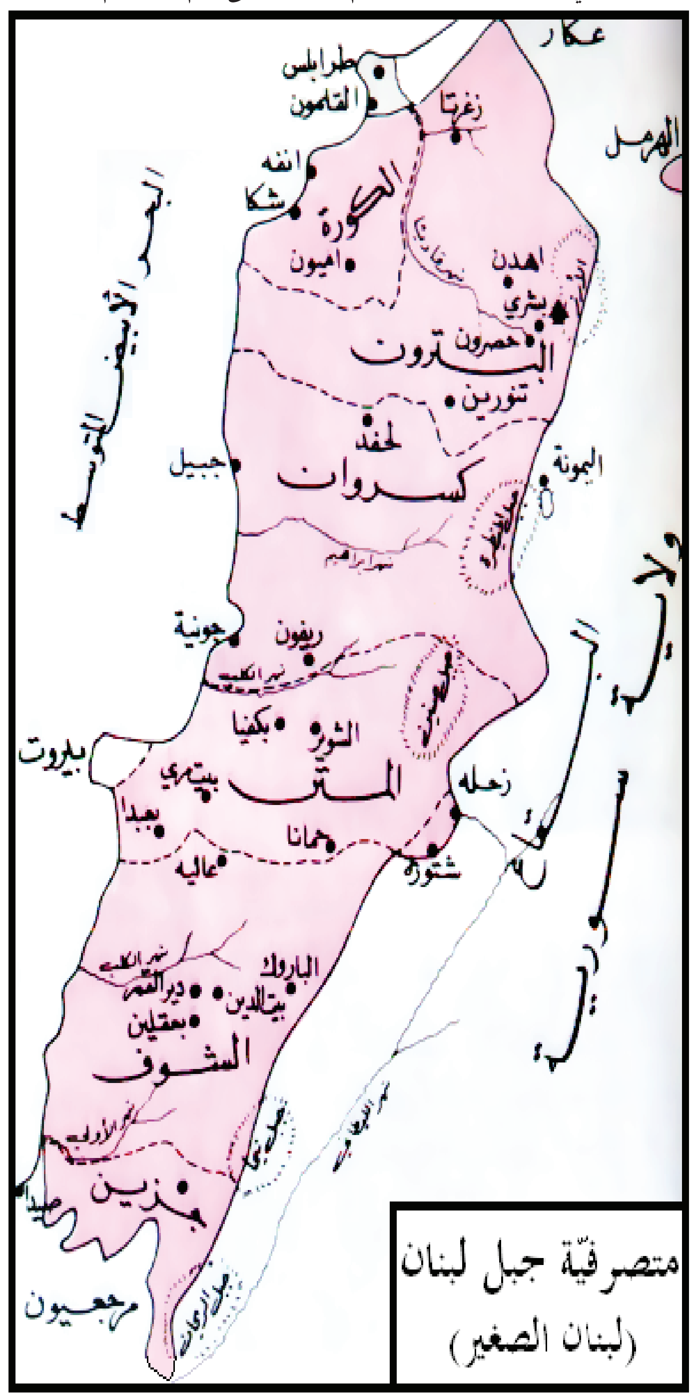
وبذلك انتهت الأزمة في سورية في ذلك الوقت، وآن أوان انسحاب القوات الفرنسية، مما دفع بالمرستون للقول: «أنا مسرور للغاية لأن فرنسا ستنسحب من سورية.العمل الأكثر صعوبة على فرنسا كان انسحابها من سورية» [٢١٧]، ولكن فرنسا لم تلبث أن سحبت قواتها بالفعل من سورية في الشهر نفسه الذي وقّع فيه بروتوكول بيه أوغلي في يونيه ١٨٦١م وفقاً للاتفاقات الموقعة سابقاً [٢١٨]، وبذلك تبددت المخاوف البريطانية من فرنسا وطموحاتها في هذه المنطقة ولو إلى حين [٢١٩].

كانت بريطانيا تمتلك القدرة على منع فرنسا، أو على الأقل إعاقة عمليات فرنسا في هذه المنطقة من سواحل البحر المتوسط الشرقية [٢٢٠]، وفي النهاية و«من أجل تحقيق العدالة المقبولة، وإحلال السلام الذي بدأ يتوثق»، فإن دوفرين وفؤاد باشا بلا شك يستحقان بعض الفضل في الوصول إلى مثل هذه النتائج، كي تبدأ مرحلة جديدة من السلام في هذه المنطقة [٢٢١].

الخاتمة:

قامت بريطانيا دائماً بالعمل من أجل خدمة أهدافها وتحقيق مصالحها واستراتيجيها الخاصة بالحفاظ على الهند وطرق المواصلات إليها.صحيح أن بريطانيا قدمت بعض التنازلات لفرنسا فيما يتعلق بالمسألة السورية عام ١٨٦٠م إلا أن هذه التنازلات لم تكن على حساب سياستها السابقة، وإنما كانت تنازلات صغيرة وتكتيكية هدفها عدم قيام أي تحالف أوروبي تتزعمه فرنسا ويؤدي إلى زعزعة سياسة بريطانيا التقليدية التي سارت عليها لمئات السنوات بشأن الدولة العثمانية، في حين بقيت بريطانيا تراقب بشدة الوجود الفرنسي في منطقة الشام، كي لا يزداد ويتعاظم على حساب بريطانيا في المنطقة، لذلك كانت بريطانيا حريصة على تقييد فرنسا بالاتفاقيات الملزمة وحاصرتها بالبنود المحددة بدقة، التي كان نتيجتها قيام فرنسا بسحب كامل قواتها دون تغيير حقيقي يضر سياسة بريطانيا وسياستها التقليدية تجاه الدولة العثمانية ومقاطعاتها السورية.

متصرفية جبل لبنان أو لبنان الصغير كما تمت تسميته
التي بقيت تقسيماته من عام ١٨٦٠ حتى عام ١٩١٨م



الهوامش:

1. *Rochemonteix, P.Camille de.Le Liban et L›Epéxdition Française en Syrie 1860- 1861 (Paris: Librairie Auguste Picard, 1921) , p.89.*
2. *Madden, Richard Robert.The Turkish Empire in it›s Relations with Christianity and Civilization (London: T.Cautley Newby, 1862) , p.267.*
3. *Scheltema, J.F.The Lebanon in turmoil, Syria and the Powers in 1860 (New Haven: Yale University Press, 1920) , p.32; Rochemonteix.Le Liban, p.89.*
4. *Ward, A.W- Gooch, G.P (ed) .The Cambridge History of British Foreign Policy 1783- 1919 (Cambridge: At the University Press, 1923) , Vol.2, p.452- 3; Scheltema.The Lebanon, p.32.*
5. *Ward – Gooch.The Cambridge, Vol.2, p.452.*
6. *Mossa, Matti.The Maronities in History (New Jersey: Gorgias Press, 2005) , p.286.*
7. *Grafton, David D.The Christians of Lebanon: Political Rights in Islamic Law (London: I.B.Tauris, 2003) , p.79.*
8. *Chasseaud, George Washington, The Druses of the Lebanon, Their Manners, Cultures, Customs, and History (London: Richard Bentley, 1855) , p.303.*
9. *Kaufman, Asher.Reviving Phoenica, This search for Identity in Lebanon (London: I.B.Tauris, 2004) , p.27.*
10. *Peretz, Don.The Middle East Today (Connecticut: Praeger Publishing, 1994) , p.91.*
11. *Phan, Peter C.Christianities in Asia (West Sussex: Wiley- Blackwell, 2011) , p.247.*
12. *The New American Cyclopedia (New York: D.Appleton, 1865) , Vol, XI , p.204.*
13. *Shaw, Stanford J & Shaw, Ezel Kural.History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, Reform, Revolution and Republic, The Rise of Modern Turkey 1808- 1975 (Cambridge: Cambridge University Press, 1977) , Vol, 2, p.143.*
14. *Ágoston, Gábor- Masters, Bruce Alan.Encyclopedia of the Ottoman Empire (New York: W.Publ.2008) , p.172.*
15. *Mishaqa, Mikhayil.Murder, Mayhem, Pillage and Plunder, the History of the Lebanon in the 18th and 19th Centuries, Translated by, Wheeler M*

Thackston (New York: State University of New York Press, 1988) , p.244.

16. *Scheltema.The Lebanon, p.13.*
17. *Grafton.The Christians, p.78- 9.*
18. *Ibid, p.79.*
19. *Loc.Cit.*
20. *Cragg, Kenneth.The Arab Christian, A History in the Middle East (Kentucky: Westminster, John Knox Press, 1991) , p.217.*
21. *Steele, E.D.Palmerston and Liberalism 1855- 1865 (Cambridge: Cambridge University Press, 1991) , p.285.*
22. *Fawaz, Leila Tarazi.An Occasion for War Conflict in Lebanon and Damascus in 1860 (California: University of California Press, 1994) , p.111.*
23. *Rochemonteix.Le Liban, p.90.*
24. *Khoury, Philip S.Urban Notables and Arab Nationalism, the Politics of Damascus 1860- 1920 (Cambridge: Cambridge University Press, 2003) , p.8.*
25. *Farah, Caesar E.The Politics of Interventionism in Ottoman Lebanon 1830- 1861 (oxford; The Center for Lebanese Studies, 2000) , p.555.*
26. *Fawaz.An Occasion.p.209.*
27. *Ibid, p.78.*
28. *Miller, William, The Ottoman Empire 1801- 1913 (Cambridge: Cambridge University Press,1913) , p.301; Ágoston- Masters.Encyclopaedia, p.172.*
29. *Fawaz.An Occasion.p.97.*
30. *Ward – Gooch.The Cambridge, Vol.2, p.453.*
31. *Farah.The Politics, p.603.*
32. *Loc.Cit.*
33. *Firro, Kais M.A History of Druzes (Leiden: E.J.Brill, 1992) , p.125.*
34. *Rodogno, Davide."The Principles of Humanity and the European Powers Intervention in Ottoman Lebanon and Syria in 1860", Within: Simms, Brendan – Trim, D J B (ed) .Humanitarian Intervention, A History (Cambridge: Cambridge University Press, 2011) , p.168, 180- 1*
35. *Ibid, p.168; Fawaz.An Occasion.p.75.*
36. *Fawaz.An Occasion.p.76.*
37. *Loc.Cit..*
38. *Madden.The Turkish, p.348.*

39. *Fawaz.An Occasion.p.79.*
40. *Ibid, p.90- 1.*
41. *Anderson, M.S.The Eastern Question 1774- 1923, A Study in International Relations (London: MacMillan, 1972) , p.156; Shaw- Shaw.History, Vol, 2, p.143.*
42. *Fawaz.An Occasion.p.104.*
43. *Ibid, p.102.*
44. *Ágoston- Masters.Encyclopaedia, p.172.*
45. *Farah.The Politics, p.604.*
46. *Fawaz.An Occasion.p.110.*
47. *Ward – Cooch.The Cambridge, Vol.2, p.453.*
48. *Anderson.The Eastern, p.156.*
49. *Ibid, p.156- 7.*
50. *Ward – Cooch.The Cambridge, Vol.2, p.453; Fawaz.An Occasion.p.111.*
51. *Fawaz.An Occasion.p.111.*
52. *Loc.Cit.*
53. *Loc.Cit.*
54. *Burns, Ross.Damascus, A History (New York: Routledge, 2005) , p.252; Farah.The Politics, p.605.*
55. *Rodogno.'The Principles', p.171*
56. *Loc.Cit.*
57. *Loc.Cit.*
58. *Farah.The Politics, p.604.*
59. *Fawaz.An Occasion.p.144.*
60. *Ibid, p.145.*
61. *Loc.Cit.*
62. *Ibid, p.147.*
63. *Ibid, p.149.*
64. *Rodogno."The Principles", p.171.*
65. *Ibid, p.172.*
66. *Ibid, p.173.*
67. *Ibid, p.174.*
68. *Fawaz.An Occasion.p.112.*
69. *Farah.The Politics, p.606.*

70. *Loc.Cit.*
71. *Scheltema.The Lebanon, p.34, Farah.The Politics, p.607.*
72. *Rodogno." The Principles", p.172.*
73. *Fawaz.An Occasion.p.111.*
74. *Farah.The Politics, p.606.*
75. *Ibid, p.607.*
76. *Loc.Cit.*
77. *Fawaz.An Occasion.p.112.*
78. *Miller.The Ottoman, p.302; Fawaz.An Occasion.p.112.*
79. *Fawaz.An Occasion.p.112.*
80. *Loc.Cit.*
81. *Madden.The Turkish, p.349- 50; Miller, The Ottoman, p.301.*
82. *Fawaz.An Occasion.p.112.*
83. *Rodogno."The Principles", p.173.*
84. *bid, p.173- 4.*
85. *Ibid, p.174.*
86. *Fawaz.An Occasion.p.112.*
87. *Loc.Cit.*
88. *Ibid, p.109.*
89. *Ibid, p.110; Leary.Syria, p.15.*
90. *Madden.The Turkish, p.304; Shaw- Shaw.History, Vol, 2, p.143.*
91. *Peretz.The Middle, p.91.*
92. *Churchill, Colonel Charles.The Druzes and the Maronites under the Turkish Rule from 1840 to 1860 (London: Bernard Quaritch, 1962) , p.227.*
93. *Farah.The Politics, p.610.*
94. *Ibid, p.608.*
95. *Ibid, p.611.*
96. *Burns.Damascus, p.252; Fawaz.An Occasion.p.139.*
97. *Fawaz.An Occasion.p.194.*
98. *Loc.Cit.*
99. *Scheltema.The Lebanon, p.165.*
100. *Rodogno."The Principles"', p.171.*
101. *Fawaz.An Occasion.p.112.*

102. *Rodogno."The Principles", p.174; Fawaz.An Occasion.p.112.*
103. *Fawaz.An Occasion.p.198.*
104. *Firro.A History, p.125.*
105. *Rodogno."The Principles", p.171.*
106. *Fawaz.An Occasion.p.198.*
107. *Rochemonteix.Le Liban, p.110- 1*
108. *Fawaz.An Occasion.p.195, 199.*
109. *Ibid, 195.*
110. *Ibid, p.196.*
111. *Ibid, p.197.*
112. *Loc.Cit.*
113. *Loc.Cit.*
114. *Ibid, p.198,*
115. *Ibid, p.196.*
116. *loc.Cit.*
117. *Ibid, p.198.*
118. *Loc.Cit.*
119. *Ibid, p.112- 3.*
120. *Ibid, p.196.*
121. *Loc.Cit.*
122. *Ibid, p.200.*
123. *Loc.Cit.*
124. *Ibid, p.202.*
125. *Ibid, p.203.*
126. *Ibid, p.204.*
127. *Loc.Cit.*
128. *Loc.Cit*
129. *Loc.Cit.*
130. *Ibid, p.207.*
131. *Ibid, p.210.*
132. *Mossa.The Maronities, p.286.*
133. *Fawaz.An Occasion.p.207.*
134. *Ibid, p.210.*
135. *Loc.Cit.*

136. Madden.The Turkish, p.359- 60.
137. Steele.Palmerston, p.285.
138. Loc.Cit.
139. Fawaz.An Occasion.p.210.
140. Scheltema.The Lebanon, p.39.
141. Steele.Palmerston, p.286.
142. Scheltema.The Lebanon, p.41; Fawaz.An Occasion.p.210.
143. Madden.The Turkish, p.350.
144. Fawaz.An Occasion.p.210.
145. Farah.The Politics, p.615.
146. Steele.Palmerston, p.285.
147. Rochemonteix.Le Liban, p.89.
148. Fawaz.An Occasion.p.211.
149. Ibid, p.210.
150. Ibid, p.210- 1.
151. Ibid, p.211.
152. Loc.Cit
153. Ibid, p.212
154. Ashley, The Hon.Evelyn.The Life of Henry John Temple, Viscount Palmerston 1846- 1865 (London: Richard Bentley & Son, 1876) , Vol. II, p.181; Ward – Gooch.The Cambridge, Vol.2, p.454, Rodogno."The Principles", p.174.
155. E.Ashley, The life of Henry John Temple, Viscount Palmerston, II, p.181, Fawaz.An Occasion.p.112.
156. Fawaz.An Occasion.p.112.
157. Weismann, Itzchak – Zachs, Fruma. (ed) Ottoman Reform and Muslim Regeneration (London: I.B.Tauris, 2005) , p.150, Churchill.The Druzes, p.246.
158. Khoury.Urban, p.8.
159. Kaufman.Reviving, p.22- 3.
160. Farah.The Politics, p.613.
161. Loc.Cit.
162. Ibid, p.615.
163. Loc.Cit.
164. Fawaz.An Occasion.p.215

165. *Firro.A History, p.131.*

166. *Loc.Cit.*

167. *Fawaz.An Occasion.p.149.*

168. *Loc.Cit.*

169. *Ibid, p.151.*

170. *Firro.A History, p.125.*

171. *Ward- Gooch.The Cambridge, Vol.2, p.455; Miller.The Ottoman, p.302- 3.*

172. *Lammens, H.La Syrie Précis Historique (Beyrouth: Imprimerie Catholique, 1921) , p.186.*

173. *Ward- Gooch.The Cambridge, Vol.2, p.455.*

174. *Scheltema.The Lebanon, p.166; Miller.The Ottoman, p.302.*

175. *Hansard's Parliamentary Debates, (London: Cornelius Buck, 1860) , 3 Series, Vol.161, p.1525- 6.*

176. *Ibid, p.1540- 1, 2154.*

177. *Scheltema.The Lebanon, p.166.*

178. *Loc.Cit.*

179. *Loc.Cit.*

180. *Ibid, p.167.*

181. *Farah.The Politics, p.615.*

182. *Ibid, p.619.*

183. *Ibid, p.622.*

184. *Ibid, p.628.*

185. *Ibid, p.629.*

186. *Miller.The Ottoman, p.303; Farah.The Politics, p.629.*

187. *Farah.The Politics, p.629.*

188. *Ibid, p.630; Firro.A History, p.131.*

189. *Miller.The Ottoman, p.303.*

190. *Farah.The Politics, p.629.*

191. *Ibid, p.630.*

192. *Fawaz.An Occasion, p.186*

193. *Ibid, p.190.*

194. *Ibid, p.186*

195. *Ibid, p.187*

196. Ibid, p.154.

197. Ibid, p.156; Farah.The Politics, p.632- 6.

198. Farah.The Politics, p.635.

199. Fawaz.An Occasion.p.159.

200. Scheltema.The Lebanon, p.168.

201. Nisan, Mordechi.Maronities in the Middle East, A History of Struggle and Self- Expression (North Carolina: McFarland, 2002) , p.202; Makdisi, Ussama.The Culture of Sectarianism, Community, History and Violence in Nineteenth Century Ottoman Lebanon (California: University of California Press, 2000) , p.2; Shaw- Shaw.History, Vol, 2, p.143, Farah. The Politics, p.603.

202. Peretz.The Middle, p.91.

203. The New American Cyclopedia.Vol.XI , p.204.

204. Peretz.The Middle, p.91; Madden.The Turkish, p.304, 348; Makdisi. The Culture, p.2; Leary.Syria, p.14.

205. Scheltema.The Lebanon, p.164.

206. Steele.Palmerston, p.285.

207. Loc.Cit.

208. Ibid, p.286.

209. Leary.Syria, p.16.

210. Ward – Gooch, The Cambridge, Vol.2, p.455.

211. Fawaz.An Occasion.p.199.

212. Ward – Gooch.The Cambridge, Vol.2, p.455.

213. Fawaz.An Occasion.p.215- 6

214. Hurewitz, J.C.Diplomacy in the Near and Middle East, A Documentary Record 1535- 1914 (New Jersey: D.Van Nostrand Co, 1956) , Vol.I, p.165- 8.

215. Shaw- Shaw.History, Vol.2, p.143.

216. Firro.A History, p.125, Scheltema.The Lebanon, p.202- 3.

217. Steele.Palmerston, p.285.

218. Miller.The Ottoman, p.502.

219. Shaw- Shaw.History, Vol.2, p.143.

220. Steele.Palmerston, p.286- 7.

221. Deniz, Engin Akarli.The Long Peace, Ottoman Lebanon 1861- 1920 (California: University of California Press, 1993) , Fawaz.An Occasion.p.208.

المصادر والمراجع:

أولاً ـ الوثائق المنشورة:

1. *Hurewitz, J.C.Diplomacy in the Near and Middle East, A Documentary Record 1535- 1914 (New Jersey: D.Van Nostrand Co, 1956) , Vol.I.*

ثانياً ـ محاضر مجلس العموم البريطاني:

1. *Hansard's Parliamentary Debates, (London: Cornelius Buck, 1860) , 3 Series, Vol.161.*

ثالثاً ـ المصادر والمراجع الانجليزية:

1. *Anderson, M.S.The Eastern Question 1774- 1923, A Study in International Relations (London: MacMillan, 1972) .*
2. *Ashley, The Hon.Evelyn.The Life of Henry John Temple, Viscount Palmerston 1846- 1865 (London: Richard Bentley & Son, 1876) , Vol.II.*
3. *Burns, Ross.Damascus, A History (New York: Routledge, 2005) .*
4. *Chasseaud, George Washington, The Druses of the Lebanon, Their Manners, Cultures, Customs, and History (London: Richard Bentley, 1855) .*
5. *Churchill, Colonel Charles.The Druzes and the Maronites under the Turkish Rule from 1840 to 1860 (London: Bernard Quaritch, 1962) .*
6. *Cragg, Kenneth.The Arab Christian, A History in the Middle East (Kentucky: Westminster, John Knox Press, 1991) .*
7. *Deniz, Engin Akarli.The Long Peace, Ottoman Lebanon 1861- 1920 (California: University of California Press, 1993) .*
8. *Farah, Caesar E.The Politics of Interventionism in Ottoman Lebanon 1830- 1861 (oxford; The Center for Lebanese Studies, 2000) .*
9. *Fawaz, Leila Tarazi.An Occasion for War Conflict in Lebanon and Damascus in 1860 (California: University of California Press, 1994) .*
10. *Firro, Kais M.A History of Druzes (Leiden: E.J.Brill, 1992) .*
11. *Grafton, David D.The Christians of Lebanon: Political Rights in Islamic Law (London: I.B.Tauris, 2003) .*

12. *Kaufman, Asher.Reviving Phoenica, This search for Identity in Lebanon (London: I.B.Tauris, 2004) .*
13. *Khoury, Philip S.Urban Notables and Arab Nationalism, the Politics of Damascus 1860- 1920 (Cambridge: Cambridge University Press, 2003) .*
14. *Madden, Richard Robert.The Turkish Empire in it›s Relations with Christianity and Civilization (London: T.Cautley Newby, 1862) .*
15. *Makdisi, Ussama.The Culture of Sectarianism, Community, History and Violence in Nineteenth Century Ottoman Lebanon (California: University of California Press, 2000) .*
16. *Miller, William, The Ottoman Empire 1801- 1913 (Cambridge: Cambridge University Press,1913) .*
17. *Mishaqa, Mikhayil.Murder, Mayhem, Pillage and Plunder, the History of the Lebanon in the 18th and 19th Centuries, Translated by, Wheeler M Thackston (New York: State University of New York Press, 1988) .*
18. *Mossa, Matti.The Maronities in History (New Jersey: Gorgias Press, 2005) .*
19. *Nisan, Mordechi.Maronities in the Middle East, A History of Struggle and Self- Expression (North Carolina: McFarland, 2002) .*
20. *Peretz, Don.The Middle East Today (Connecticut: Praeger Publishing, 1994) .*
21. *Phan, Peter C.Christianities in Asia (West Sussex: Wiley- Blackwell, 2011) .*
22. *Scheltema, J.F.The Lebanon in turmoil, Syria and the Powers in 1860 (New Haven: Yale University Press, 1920) .*
23. *Shaw, Stanford J & Shaw, Ezel Kural.History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, Reform, Revolution and Republic, The Rise of Modern Turkey 1808- 1975 (Cambridge: Cambridge University Press, 1977) , Vol, 2.*
24. *Steele, E.D.Palmerston and Liberalism 1855- 1865 (Cambridge: Cambridge University Press, 1991) .*
25. *Ward, A.W- Gooch, G.P (ed) .The Cambridge History of British Foreign Policy 1783- 1919 (Cambridge: At the University Press, 1923) , Vol.2.*
26. *Weismann, Itzchak – Zachs, Fruma. (ed) Ottoman Reform and Muslim Regeneration (London: I.B.Tauris, 2005) .*

رابعاً - المصادر الفرنسية:

1. *Rochemonteix, P.Camille de.Le Liban et L›Epéxdition Française en Syrie 1860- 1861 (Paris: Librairie Auguste Picard, 1921) .*
2. *Lammens, H.La Syrie Précis Historique (Beyrouth: Imprimerie Catholique, 1921) .*

خامساً - الأبحاث الإنجليزية:

1. *Rodogno, Davide."The Principles of Humanity and the European Powers Intervention in Ottoman Lebanon and Syria in 1860", Within: Simms, Brendan – Trim, D J B (ed) .Humanitarian Intervention, A History (Cambridge: Cambridge University Press, 2011) .*

سادساً - الموسوعات الانجليزية:

1. *Ágoston, Gábor- Masters, Bruce Alan.Encyclopedia of the Ottoman Empire (New York: W.Publishing, 2008) .*
2. *The New American Cyclopedia (New York: D.Appleton, 1865) , Vol.XI.*